معهد الدراسات الاجتماعية و الإعلامية

تصـــور لنموذج سياسي مغربي جديد

من الدولة الراعية إلى الدولة القائدة للتنمية

يونس بنان

يونس بنان

تصور

للنموذج السياسي

المغربي الجديد

من الدولة الراعية إلي الدولة القائدة للتنمية

كتاب: **تصور لنموذج سياسي مغربي جديد: من الدولة الراعية إلي الدولة القائدة للتنمية**

الكاتب: يونس بنان

الناشر: معهد الدراسات الاجتماعية و الإعلامية بالمغرب

الإيداع القانوني: 2025MO3970

الترقيم الدولي للكتاب: 978-9920-8952-1-7

الإصدار : الأول غشت 2025

حقوق النشر : جميع حقوق النشر محفوظة للكاتب و الناشر

لا يجوز نسخ أي نص أو صورة أو أي محتوى آخر من هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال لأغراض غير تلك المتعلقة بالبحث العلمي، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من المؤلف والناشر، باستثناء الحالات التي يجيزها القانون.

معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية

ص.ب 13413، الدار البيضاء الرئيسية، المغرب

الهاتف: 002120772555320

الموقع الإلكتروني: Journals.sms-institute.com

البريد الإلكتروني: contact@sms-institute.com

تنويه: يعبر هذا التصور عن مقاربة خاصة بمعهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية، و يظل مفتوحا للنقاش التشاركي مع مختلف الفاعلين، بهدف بلورة نموذج سياسي يعكس توازنا مؤسساتيا و تو افقا وطنيا يؤسس لعقد سياسي جديد

الفهرس

تقديم لمعهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية – المغرب 16

الفصل الأول: السياق المغربي وضرورة بناء نموذج سياسي جديد 20

مقدمة.....20

أزمة الثقة: مؤشرات ودلالات.....21

أسباب التراجع: خمسة مجالات لتفكك الثقة.....24

التشغيل:.....24

التعليم:.....28

الفساد:.....29

الهجرة:.....31

المشاركة والتعبير:.....35

فشل أدوات الترقي الاجتماعي: المدرسة، الشغل، والاستحقاق.....37

تحولات في الوعي الجيلي ومؤشرات القطيعة الرمزية 39

من الإشارات الملكية إلى الحاجة لنموذج سياسي مغربي جديد: قراءة تحليلية في الخطب الملكية.....41

الإطار النظري والمفاهيمي.....41

من الخطاب السياسي إلى إنتاج الشرعية: مدخل نظري.....41

النموذج السياسي كأداة تحليلية: المفهوم وحدود الفعالية 42
أزمة الثقة والانتقال من التمثيلية إلى التشاركية 43
الخطاب الملكي بوصفه أداة لإعادة بناء التوازنات السياسية..... 44
من النموذج السياسي إلى التعاقد السياسي الجديد..... 45
المتن المدروس و منهجية تحليل الخطاب..... 46
اختيار المتن: ثمانية خطب رئيسية ما بين سنوات 2014 و 2023 46
مبررات الاختيار: 47
منهجية التحليل: المقاربة الموضوعاتية واللغوية..... 48
تحليل النتائج: الخطب الملكية كآلية تفكيك للنموذج السياسي التقليدي
..... 50
تشخيص أعطاب النظام السياسي: بين أزمة النخب وضعف الوساطة
..... 50
أزمة التمثيلية وانقطاع قنوات الوساطة التقليدية 52
الإقرار بفشل النموذج التنموي كمؤشر على محدودية البنية
السياسية 53
مركزية الكفاءة والجدية كبدائل للشرعية الانتخابية..... 57
أزمة النموذج السياسي الحالي وحدود "الدولة الراعية–المركزية"..... 60
السياق الدولي وتحولات العقد السياسي عالميًا..... 63

دلالات التشخيص: نهاية مرحلة وبداية ضرورة التحول 65
خلاصة تحليلية 67
أزمة المشاركة والتمثيلية: بين تشخيص الأعطاب وبحث آفاق التجاوز 70
الفصل الثاني: المداخل النظرية لبناء النموذج السياسي المغربي الجديد 75
سؤال النماذج: من أزمة الشرعي إلى إعادة هندسة العقد السياسي 75
مرجعيات نظرية لتصور سياسي جديد 78
مفهوم الملكية المواطِنة: نحو قيادة استراتيجية تشاركية 78
الملكية المواطِنة: نحو تحوّل في مفهوم القيادة السياسية بالمغرب 80
الإطار النظري للملكية المواطنة 80
الملكية الكلاسيكية 81
الملكية الدستورية الشكلية 82
الملكية المواطَنة (المقترَحة) 83
من الملكية الرمزية إلى الملكية المواطِنة 84
المؤشرات الدالة على الملكية المواطِنة في الخطب الملكية 85
إعادة تعريف الشرعية الملكية: من المشروعية التاريخية إلى شرعية القرب 89

شرعية القرب، التفاعل، والإنصات 89
الملكية المواطِنة كأساس للنموذج السياسي الجديد 90
الدولة القائدة للتنمية: نحو اقتصاد منتج وعدالة مجالية 91
الديمقراطية التشاركية–الرقمية: من التمثيل إلى المشاركة المستمرة 92
تجارب مقارنة: دروس من تونس، رواندا، والحكامة الذكية 94
تونس: ديمقراطية تمثيلية بدون نجاعة سياسية 94
رواندا: شرعية الأداء والتخطيط السلطوي 95
الحكامة الذكية: دروس من إستونيا وسنغافورة 96
خصوصيات السياق المغربي: محددات التصميم 98
ثقل المؤسسة الملكية بوصفها مرجعية ضامنة وقائدة، 98
ضعف الأحزاب التقليدية ومحدودية تمثيليتها، 100
تنوع الجهات والتفاوتات المجالية 101
فتوة المجتمع وقوة الضغط الجيلي 103
5. الهشاشة المؤسساتية على مستوى الثقة والأداء 104
تأثيرات الإقليم على اختيارات الدولة 105
نحو تصور متكامل: من تشخيص الأزمة إلى بناء البديل 107
أولًا: المرتكزات السيادية 108

ثانيًا: المرتكزات الحاكمة.....110

الفصل الثالث: مواصفات النموذج السياسي المغربي الجديد.....112

خصائص عامة للنموذج المقترح.....112

نموذج ذو شرعية مزدوجة: تاريخية–مستقبلية.....112

نموذج إدماجي لا إقصائي: يُعيد بناء الثقة مع الشباب والجهات.....113

نموذج مرن وتفاعلي: قادر على التكيف مع التحولات الداخلية والخارجية.....113

نموذج متجذر في الهوية، ومنفتح على الذكاء الاستراتيجي والتكنولوجي 114

دعائم السيادة المؤسِّسة 115

الملكية المواطِنة: القيادة الاستراتيجية والتنظيمية دون الوصاية العمودية.....115

وحدة التراب الوطني والاختيارات الوطنية الكبرى كأولوية فوق حزبية 116

الثوابت الدستورية والمرجعية الإسلامية والهوية الوطنية الجامعة .117

الدولة القائدة للتنمية.....118

من الدولة الراعية إلى الدولة الممكنة والمحفزة.....118

بناء بيروقراطية تنموية: كفاءة، مساءلة، استشراف 119

تمويل التنمية: إصلاح الجباية، تعبئة الاستثمارات، تقنين القطاع غير المهيكل 119

دعم الابتكار والتعليم التقني والبحث العلمي كرافعة للتحول الهيكلي 120

الديمقراطية التشاركية–الرقمية 121

مشاركة المواطنين خارج دورات الاقتراع 121

المنصات الرقمية كأدوات للحوار وصنع القرار 122

الشفافية والمساءلة عبر البيانات المفتوحة 123

تشجيع المشاركة السياسية للشباب والنساء عبر الوسائط الجديدة 123

العدالة المجالية وإعادة توزيع الفرص 124

تصحيح التفاوتات الجهوية والمجالية 125

الحكامة الترابية والجهوية المتقدمة 125

الاستثمار في البنيات الأساسية خارج المحاور التقليدية 126

سياسات الإدماج الاقتصادي للجهات المهمّشة 127

إعادة هيكلة القرار 127

الاعتماد على تحليل البيانات في رسم السياسات 128

إدماج الذكاء الاصطناعي في الإدارة والتخطيط العمومي 129

بناء مؤسسات مرنة ومتعلمة(Learning Institutions) 129

استراتيجيات استباقية بدل ردود الأفعال الآنية.....130

شروط الانتقال السياسي الآمن.....131

الإصلاح الدستوري الموجّه.....131

إعادة هيكلة الحقل الحزبي والنقابي.....132

إطلاق ميثاق وطني للثقة المؤسسية 133

إشراك المجتمع المدني والخبرات المغربية في صياغة البديل.....133

من مرتكزات النموذج إلى شروط النجاح 134

الفصل الرابع: التوصيات العملية والتنفيذية.....137

على المستوى الدستوري والمؤسساتي 137

مراجعة دستورية محدودة وموجّهة.....137

على مستوى إصلاح الحقل الحزبي والنقابي 140

إقرار قانون جديد للأحزاب السياسية 140

على مستوى تعزيز الديمقراطية التشاركية–الرقمية 143

إطلاق منصة رقمية وطنية للمشاركة السياسية والاجتماعية.....143

اعتماد مبدأ البيانات المفتوحة (Open Data) في جميع الإدارات.....145

على مستوى الدولة القائدة للتنمية.....146

تبني استراتيجية وطنية لإعادة توجيه الاستثمار العمومي نحو القطاعات الاستراتيجية 146

على مستوى تحقيق العدالة المجالية وإعادة توزيع الفرص.....149

التفعيل الحقيقي للجهوية المتقدمة: نقل الصلاحيات والموارد للجهات 149

برنامج وطني للبنيات التحتية بالمجالات المهمشة 151

على مستوى تعزيز الذكاء العمومي 152

إنشاء مراكز وطنية للذكاء الاستراتيجي والاستشراف العمومي 152

برنامج وطني لتكوين الموارد البشرية العمومية في الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات 154

على مستوى إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمواطن.....155

بلورة ميثاق جديد للثقة بين المواطن والدولة.....155

الخلاصة العامة.....158

تمهيد

في ظل التحولات العميقة التي يعرفها العالم خلال العقود الأخيرة – على المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية – برزت الحاجة لدى العديد من الدول إلى إعادة النظر في أنماطها السياسية التقليدية من أجل ضمان استقرارها المؤسساتي، وتعزيز تماسكها المجتمعي، وتحقيق شروط تنمية شاملة ومستدامة.

إن المغرب، الذي انخرط منذ بداية الألفية الثالثة في سلسلة من الإصلاحات الكبرى تحت التوجيهات الملكية السامية، يواجه اليوم، شأنه شأن باقي دول الجنوب، تحديًا استراتيجيًا مفاده: كيف ننتقل من دولة راعية للخدمات إلى دولة قائدة للتنمية؟

ذلك أن السياق الوطني – بما يشمله من تراكمات دستورية، وتطورات اجتماعية، وتفاوتات مجالية، وضعف في الثقة المؤسسية – يُوجب التفكير في نموذج سياسي جديد يُجدد العلاقة بين الدولة والمواطن، ويُعزز الوظائف التوجيهية للسلطة العمومية في أفق إنتاج الثروة، وتحقيق العدالة، واستدامة الاستقرار.

من هذا المنطلق، انخرط معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية في مسار بحثي–تحليلي امتد لعدة سنوات، تَمثل في إنجاز سلسلة من الدراسات النوعية واستطلاعات الرأي الكمية، بهدف استكشاف مؤشرات التحول داخل المجتمع المغربي، ورصد مستويات الثقة في المؤسسات، وقياس تفاعل المواطنين مع السياسات العمومية وأدواتها. وقد تشكلت هذه القاعدة المعرفية عبر تقاطعات منهجية متعددة، من أهمها:

- استطلاع الرأي حول الانتخابات العامة لسنة 2021، الذي بيّن هشاشة الانتماء السياسي، وارتفاع منسوب الشك في نزاهة العمليات الانتخابية، وانكماش الثقة في الأحزاب والمؤسسات التمثيلية؛
- تقرير استطلاع الرأي حول ثقة الشباب المغربي بالمستقبل (2023)، الذي أظهر حجم الإحباط لدى فئة عمرية تمثل أكثر من نصف الساكنة، وسجل تآكل الثقة في المدرسة كمصعد اجتماعي، وتراجع الإيمان بجدوى المشاركة المدنية؛
- دراسة YOUTH AND CONFIDENCE IN MOROCCO'S FUTURE (2024)، التي طورت مقاربة نسقية لاستشراف آفاق التفاعل بين الشباب والدولة في

ضوء التحديات الاقتصادية والسياسية الراهنة، كما قارنت الدراسة نتائج استطلاع الرأي حول الشباب الذي انجزه المعهد سنة 2023 و نتائج دراسات المؤسسات الدولة حول نفس الموضوع؛

- تقرير تحليلي حول قرارات مجلس المنافسة خلال سنتي 2020 و2021، والتي أبرزت التوترات المؤسساتية في تدبير التنافسية والسوق، ومدى فاعلية الهيئات المستقلة؛
- استطلاع رأي حول تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على القدرة الشرائية (2023)، الذي كشف عن مستويات غير مسبوقة من القلق الاجتماعي، وتراجع الإحساس بالأمان الاقتصادي لدى الأسر المغربية؛
- استطلاع الرأي حول الثقة في التشغيل بالتعليم العالي بالمغرب (2022)، الذي أظهر فقدان الثقة في معايير الاستحقاق داخل منظومة التوظيف الأكاديمي، وبيّن أن نسبة كبيرة من حاملي الدكتوراه تشكك في عدالة المباريات وشفافية معايير الانتقاء، ما يعكس هشاشة إدماج النخب العلمية ويؤشر على أزمة ثقة مؤسساتية داخل واحدة من أكثر القطاعات حساسية للمستقبل الوطني.

بناء على هذه المادة التحليلية المتعددة المصادر، يُقترح هذا التقرير كمساهمة استراتيجية في بلورة تصور سياسي جديد، يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات السياق المغربي، ويُراعي التحديات الوطنية والرهانات المستقبلية. فالمسألة اليوم لا تتعلق فقط بإصلاح جزئي أو ظرفي، بل بضرورة إعادة هندسة النموذج السياسي انطلاقًا من ثلاثة مداخل متكاملة: الملكية المواطنة كمرجعية سيادية، الدولة القائدة للتنمية كرافعة مؤسساتية، والديمقراطية التشاركية–الرقمية كآلية لإعادة الثقة.

تقديم لمعهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية – المغرب

تقديم عام

يُعد معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية (SMSI) مؤسسة بحثية و مركز تفكير مستقل، تأسس سنة 2019 بالمغرب، ويعمل على إنتاج المعرفة الميدانية والتحليلية حول القضايا الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والإعلامية، بهدف المساهمة في تجويد السياسات العمومية وتعزيز النقاش العمومي المستنير.

يرتكز المعهد في رؤيته على ثلاث دعائم أساسية:

- الابتكار البحثي من خلال دراسات ميدانية معمقة، واستطلاعات رأي دورية حول انتظارات المواطنين وسلوكهم السياسي والاجتماعي.
- الاستشراف والتحليل الاستراتيجي لمواكبة التحولات الوطنية والإقليمية والدولية، واستباق التحديات الكبرى.
- الربط بين البحث وصنع القرار عبر مذكرات سياسات، ولقاءات تفكير، وتوصيات موجهة لصناع القرار ومؤسسات الوساطة والمجتمع المدني.

وقد أنجز المعهد، في هذا الإطار، عددًا من المشاريع البحثية البارزة، منها:

- استطلاع الرأي حول الانتخابات العامة لسنة 2021 [1]؛
- تقرير استطلاع الرأي حول ثقة الشباب المغربي بالمستقبل (2023) [2]؛

[1] Younes Bennane, Sanaa Haouata, Mohamed Ennadre. استطلاع رأي المواطنين المغاربة حول توجهاتهم و تطلعاتهم من الانتخابات العامة لسنة 2021. SOCIAL AND MEDIA STUDIES INSTITUTE. 2021. ⟨hal-04863546⟩

[2] Younes Bennane, Sanaa Haouata. تقرير استطلاع رأي حول ثقة الشباب المغربي بالمستقبل. Social and Media Studies Institute. 2023. ⟨hal-04616637⟩

- دراسة YOUTH AND CONFIDENCE IN MOROCCO'S FUTURE (2024)[3]؛
- تقرير تحليلي حول قرارات مجلس المنافسة خلال سنتي 2020 و2021؛[4]
- استطلاع رأي حول تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على القدرة الشرائية (2023)؛[5]
- استطلاع الرأي حول الثقة في التشغيل بالتعليم العالي بالمغرب (2022)؛[6]
- دراسة حول تدبير المالية العمومية و الاختلالات التي تعتريها و تضعف من نجاعتها ة تحد من اثر النفقات العمومية على الاقتصاد و المجتمع(2022)؛[7]

[3] Younes Bennane, Sanaa Haouata, Redouane Benabdelouahed. YOUTH AND CONFIDENCE IN MOROCCO'S FUTURE: PERSPECTIVES, CHALLENGES, AND ASPIRATIONS. SOCIAL AND MEDIA STUDIES INSTITUTE. 2024. ⟨hal-04737876⟩

[4] Younes Bennane, Sanaa Haouata, Mohamed Ennadre. تقرير أولي بخصوص قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بإحالات الرأي و الاحالات التنازعية المعروضة عل مجلس المنافسة خلال سنتي 2020 و 2021. Social and Media Studies Institute. 2021. ⟨hal-04890018⟩

[5] Younes Bennane, Sanaa Haouata, Younes Boubekri. تقرير استطلاع راي حول: تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على القدرة الشرائية للمواطن المغربي. SOCIAL AND MEDIA STUDIES INSTITUTE. 2023. ⟨hal-04363485⟩

[6] Younes Bennane. استطلاع رأي حول الثقة في التشغيل بالتعليم العالي بالمغرب. SOCIAL AND MEDIA STUDIES INSTITUTE. 2022. ⟨hal-04890045⟩

- دراسة حول وظائف المجتمع المدني و تطورها منذ تاريخ ما بعد الحماية حتى الوقت الراهن.[8]

يضع المعهد نصب عينيه خدمة الذكاء الاجتماعي الوطني عبر أدوات علمية دقيقة، ومنهجيات بحثية شفافة، وتفاعل مؤسساتي ملتزم، من أجل مواكبة بناء مغرب ديمقراطي، عادل، ومنفتح على المستقبل.

[7]منير عماري. (2022). تدبير المالية العمومية في المغرب بين المستجدات والإكراهات على ضوء القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية. مجلة القانون و المجتمع, 1(5), https://doi.org/10.3886/E171081V160-48 .

[8]العقراوي هشام. (2022). الدولة والمجتمع المدني من الوظيفة التأطيرية إلى الترافع الاحتجاجي. مجلة القانون و المجتمع, 1(5), 30-47 . https://doi.org/10.3886/E170001V1

الفصل الأول: السياق المغربي وضرورة بناء نموذج سياسي جديد

مقدمة

في خضم التحولات العميقة التي يشهدها العالم، من أزمة الديمقراطية التمثيلية إلى التحول الرقمي الجارف، ومن إعادة تشكيل خرائط النفوذ الجيوسياسي إلى صعود الدولة التنموية في الجنوب العالمي، يجد المغرب نفسه أمام سؤال استراتيجي حاسم: هل لا يزال النموذج السياسي الحالي قادراً على مواكبة التحولات المتسارعة، داخلياً وخارجياً؟

إن بنية النظام السياسي المغربي، التي طالما استندت إلى التوازن بين "الدولة الراعية" و"الملكية الضامنة"، تواجه اليوم تحديات متعددة الأبعاد. فمن جهة، هناك جيل جديد من المواطنين – ما يقارب من 40% من السكان دون سن الخامسة و الأربعين – يعبر عن طموحات مرتفعة وتوقعات جديدة من الدولة. ومن جهة أخرى، تتراجع مؤشرات الثقة في المؤسسات التمثيلية والوسائط السياسية، كما تكشف عنه استطلاعات الرأي

الحديثة. وبين هذا وذاك، تزداد الضغوط على الدولة من أجل تحقيق العدالة المجالية، والاستجابة للطلب الاجتماعي، وضمان الأمن والاستقرار في محيط إقليمي غير مستقر.

هذه المعطيات تضع المغرب أمام لحظة مفصلية: إما الاستمرار في إدارة التناقضات داخل نفس النسق السياسي، مع ما يحمله من مخاطر التآكل التدريجي للشرعية، أو الدخول في أفق إصلاحي عميق يعيد بناء العقد السياسي والاجتماعي من الأساس.

أزمة الثقة: مؤشرات ودلالات

تُظهر المعطيات المستخلصة من مختلف الدراسات الميدانية التي أنجزها معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية أن المغرب يعيش لحظة فارقة على مستوى علاقة المواطن، وخصوصاً الشباب، بالمؤسسات السياسية. فنتائج استطلاع الرأي الوطني حول "ثقة الشباب المغربي في المستقبل" (ماي 2023) كشفت أن 35.5% من الشباب لا يثقون في مستقبلهم بالمغرب، فيما عبّر أكثر من 44% على ان الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بشكل عام لا تتحسن. هذه الأرقام تعكس تآكلًا تدريجيًا في الثقة المؤسسية، وتطرح تساؤلات حقيقية حول مشروعية النظام التمثيلي القائم.

ولا يتوقف الأمر عند تقييم أداء المؤسسات، بل يمتد إلى آليات المشاركة نفسها. فقد أظهر استطلاع رأي أجراه المعهد حول الانتخابات العامة لسنة 2021 أن 60% من المستجوبين ليست لهم ثقة بالاحزاب السياسية، وحوالي 58% لا يعرفون شيئًا او لديهم معلومات غير تامة عن البرامج أو التوجهات الحزبية، و 28% لم يسبق لهم التصويت مسبقا.

هذا يؤشر على قطيعة معرفية وتمثيلية عميقة، تجعل من العمل السياسي الرسمي فضاءً مغلقًا أمام شريحة واسعة من المواطنين.

وتزداد هذه الأزمة عمقًا عندما ننتقل إلى تصور المواطنين لنزاهة العمليات الانتخابية. فقد أشار أكثر من 80% من المستجوبين في استطلاع 2021 إلى أن المال والتأثيرات غير المشروعة تؤثر بقوة على نتائج الانتخابات، بينما أكد 60% أنهم ان لوائح الشباب هي ريع سياسي تستغله الاحزاب.

هذه الأرقام تدفع إلى التشكيك في الآلية المركزية للشرعية السياسية: الانتخاب، وتعزز فرضية "انكماش الثقة الديمقراطية."

من جهة أخرى، أظهر استطلاع رأي أنجزه المعهد سنة 2023 حول تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على القدرة الشرائية، أن المواطنين لا يثقون في قدرة المؤسسات على حماية مصالحهم. فقد صرّح 86.4% من المشاركين ان هناك تواطؤ مفضوح في سوق المحروقات، و 66.2 % يعتبرون الدولة هي المسؤولة عن الزيادات المتكررة من خلال عدم قادرتها على ضبط السوق، وأن قراراتها لا تستند إلى مصلحة المواطن. هذا المعطى يُشير إلى أن أزمة الثقة لم تعد محصورة في الحقل السياسي فقط، بل امتدت إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي.

إن ما نشهده اليوم هو انزياح تدريجي من "اللا-ثقة النقدية" إلى "اللا-ثقة الجذرية"، حيث لم يعد المواطن يعوّل على المؤسسات كمصدر للحلول، بل أصبح ينظر إليها كجزء من المشكلة.

وهذا الوضع يُمهّد لشرخ رمزي عميق بين الدولة والمجتمع، ويضعف أسس العقد الاجتماعي، ويهدد بانزلاق تدريجي نحو أشكال من التعبير الاحتجاجي غير المؤطر، أو حتى نحو اللامبالاة السياسية الكاملة، بما تحمله من مخاطر على الاستقرار والديمقراطية.

أسباب التراجع: خمسة مجالات لتفكك الثقة

من خلال تحليل دقيق لمجالات الاستياء التي عبر عنها الشباب، يمكن تلخيص أسباب التراجع في ما يلي:

التشغيل:

- أكثر من 51.8% من الشباب يعتبرون أن الدولة لا تعمل بشكل جيد لتوفير فرص عمل كافية.
- 65.7%يؤكدون أن الدولة لا تقوم بأي مجهود يذكر تجاه الشباب في المناطق القروية والنائية.

تشير المعطيات المرتبطة بتوزيع الفرص والموارد عبر مختلف جهات المغرب، كما أظهرتها استطلاعات الرأي، إلى شعور متجذر لدى فئات واسعة، وخاصة الشباب، بأنهم مستبعدون لا بفعل الصدفة، بل ضمن منطق بنيوي مستمر.

هذا ما يُسمى في الأدبيات السياسية بـ"الإقصاء البنيوي " (Exclusion structurelle)، أي أن المنظومة نفسها – في تخطيطها، وتمويلها، وآليات اتخاذ القرار فيها – تُعيد إنتاج نفس

أنماط التهميش، سواء في العالم القروي، أو في الضواحي، أو في الجهات غير المركزية.

تتجلى مظاهر هذا الإقصاء في:

- ضعف البنيات التحتية والخدمات العمومية في جهات بعينها؛
- غياب تمثيل سياسي حقيقي للهوامش؛
- مركزية القرار واحتكاره في المحور الرباط–الدار البيضاء؛
- تفاوت واضح في فرص التعليم والتوظيف والاستثمار بين الجهات.

هذا الشعور لا يُولّد فقط الإحباط، بل يُغذّي نوعًا من الانسحاب الرمزي من المشروع الوطني، حيث لم يعد المواطنون في بعض المناطق يرون أنفسهم جزءًا من «المعادلة التنموية أو السياسية» الجارية.

من هنا، تصبح العدالة المجالية (justice spatiale) ليس فقط مطلبًا تنمويًا، بل شرطًا لاستعادة الثقة السياسية والوحدة الوطنية. فالتحول نحو نموذج سياسي جديد يجب أن يُصحّح

هذا الإقصاء المُمأسس، ويجعل من "الجهوية المتقدمة" و"تمكين الفاعلين المحليين" ركيزةً مركزية في أي مشروع مستقبلي.

دراسة حالة : احتجاجات أيت بوكماز (أزيلال)

في 9يوليوز 2025، **خرج أكثر من ألف ساكن من** 27دوارًا في وادي أيت بوكماز **بالمشي نحو عمالة إقليم أزيلال، مطالبين بكرامة واستحقاق حد أدنى من شروط العيش. المشي استمر نحو عاصمة الجهة، بني ملال- خنيفرة، رغم عرقلة السلطات بالطريق عند ممر تيزي نترغيس**

كان هدف المسيرة تحديدًا:

- **توفير طبيب قار بمركز صحي محلي،**
- **إصلاح الطرق الإقليمية 302 و317،**
- **تغطية شاملة للاتصال والإنترنت،**
- **تسهيل رخص البناء المحلية،**
- **إنشاء مرافق تعليمية، ملاعب، سدود صغيرة، ومراكز تكوينية.**

تعليقات بارزة وردود الفعل:

- الحركة كانت سلمية ومنظمة، وسُميت بـ"صرخة حضارية ضد التهميش". جوانب حقوقية وجمعوية عدّتها الوثائق أنها تعبر عن تراكم عقود من الإقصاء التنموي.
- بعد عشرة أيام، تفاعل عامل الإقليم مع لجنة احتجاج، واتُفق على تلبية ثلاث مطالب عاجلة خلال عشرة أيام: توفير طبيب، تغطية اتصالات، وتسوية رخص البناء[9].

أهمية هذه الحركة:

- تُعد إنذارًا للمؤسسات السياسية: دستورياً، اعتبر رشيد حموني (نواب حزب التقدم والاشتراكية) المسيرة رسالة واضحة لوجوب استجابة عاجلة لحاجيات مناطق الجبل، وإعادة الاعتبار للحكامة المحلية.[10]
- أكد ائتلاف الجبل المدني أن المطالب ليست امتيازًا، بل إنصافًا وتنمية عادلة لمناطق جُعلت في الهوامش[11].

تفسير تحليلي:

[9] https://journal24.ma/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%8A%D8%AA-%D8%A8%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A7%D8%B2-%D8%AA%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%B3%D8%B1%D9%8A/

[10] https://al3omk.com/1084671.html

[11] https://anfaspress.com/news/voir/154248-2025-07-10-07-54-35

- **رسالة احتجاجية :توحدت فيها أصوات رجال ونساء، شباب وحفاظ، لكسر صمت الدولة حول مناطق جبلية عاشت عقودًا في ظل التهميش.**
- **مطالب تنموية أساسية :تحوّلت إلى مؤشر ضغط فعّال، وسجلت انتصارًا جزئيًا للقرار السريع على طلبات عاجلة.**
- **دليل على الوعي المدني :التنظيم الذاتي، الانضباط، والسلمية يجسّد نضجًا مدنيًا ونضاليا في المناطق النائية.**

التعليم:

- ***70.2% يرون أن النظام التعليمي لا يُعدّهم لسوق الشغل.***
- ***73.9% يعتقدون أن الفرص التعليمية غير متكافئة.***

ضمن نتائج استطلاع "ثقة الشباب في المستقبل" المنجز من طرف معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية (2023)، تبرز أرقام مقلقة حول نظرة الشباب إلى التعليم، ليس فقط كمجال معرفي، بل كأداة للارتقاء الاجتماعي والاقتصادي.

فقد أظهرت النتائج أن نسبة مهمة من الشباب المستجوبين لم يعودوا يرون في المدرسة المغربية مسارًا فعّالًا لتحسين أوضاعهم، سواء من حيث الحظوظ في سوق الشغل أو في الصعود الطبقي.

بل تُعبّر الأغلبية عن إحساس بالإحباط وفقدان الجدوى من النظام التعليمي الرسمي، خصوصًا في ظل التفاوتات العميقة بين التعليم العمومي والخصوصي، وبين المدن الكبرى والمناطق النائية.

هذه الأرقام تعكس فقدانًا تدريجيًا للثقة في إحدى الأدوات الرمزية للعدالة الاجتماعية، أي المدرسة، التي كانت تاريخيًا تُشكل "أمل الفئات الفقيرة" في تحسين وضعيتها. ومع تراجع هذا الدور، تتعمق الفجوة بين المواطن والدولة، ويتكرّس الشعور بأن المنظومة لا تُنصف، بل تُعيد إنتاج الإقصاء.

في هذا السياق، تصبح إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية، وضمان فعاليتها وجودتها، أولوية سياسية بامتياز، وليست مجرد ملف قطاعي. فالمدرسة ليست فقط مكانًا للتعلم، بل أيضًا مساحة لبناء الثقة في الدولة، والمساواة في الحظوظ، والانتماء الوطني.

الفساد:

- ***91% من الشباب يعتقدون أن الفساد يعيق فرصهم في العمل والتعليم.***

- ***50.5% يرون أن الدولة غير جادة في محاربته.***

في خضم التحولات التي يشهدها المغرب، تتنامى مؤشرات تدلّ على اختلالات هيكلية في معايير التوظيف والتعيين وتوزيع الفرص، حيث تسود في تصور فئة واسعة من المواطنين – خصوصًا الشباب – قناعة بأن النجاح لا يُبنى على الكفاءة والاستحقاق، بل على الولاءات، والانتماءات، والعلاقات الشخصية.

هذا الإحساس الراسخ يُعزز من الشعور بـ"اللاإنصاف المؤسساتي"، ويكرّس فكرة أن الدولة لا تكافئ المجهود، بل تُعيد إنتاج الامتيازات من خلال آليات الزبونية والمحسوبية.

وقد كشفت استطلاعات الرأي المنجزة عن هذا البُعد، حيث صرح عدد كبير من المستجوبين أن غياب تكافؤ الفرص وانعدام الشفافية في الولوج إلى المناصب والمسؤوليات من بين الأسباب الرئيسية وراء عزوفهم عن المشاركة السياسية وعدم ثقتهم بالمؤسسات.

هذا المعطى ليس فقط مسألة أخلاقية أو تقنية، بل هو إشكال سياسي–اجتماعي يمس جوهر العقد الاجتماعي، لأن غياب

الاستحقاق يُفرغ الدولة من معناها كمؤسسة ضامنة للعدالة والمساواة، ويُحوّلها في نظر الناس إلى أداة لتكريس الفوارق بدل تصحيحها.

لهذا، فإن النموذج السياسي الجديد للمغرب لا يمكن أن يُبنى دون تثبيت منظومة قيم بديلة، تجعل من الكفاءة والجدارة والإنتاجية أساسًا لتوزيع الفرص والمسؤوليات، وذلك عبر إصلاحات عميقة في الوظيفة العمومية، وآليات التعيين، وتدبير الموارد البشرية على كافة المستويات.

الهجرة:

- ***30%من الشباب يعتبرون الهجرة الحل الوحيد لتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.***

تشير نتائج استطلاعات الرأي، وخاصة تلك التي أنجزها معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية، إلى أن نسبة مهمة من الشباب المغربي – تصل إلى 30% – يعتبرون الهجرة الحل الوحيد لتحسين ظروفهم الحياتية والمهنية. هذا المعطى لا ينبغي قراءته فقط كاختيار فردي تحكمه الاعتبارات الاقتصادية، بل يجب تأويله على أنه مؤشر رمزي بالغ الدلالة على تآكل الرابط الوطني

وضعف الانتماء إلى المشروع الجماعي للدولة. حين يتحول "الخروج من الوطن" إلى أفقٍ واقعي للكرامة والنجاح، فهذا يعني أن الداخل لم يعد يُقدّم أفقًا مقنعًا للحياة، وأن الشاب لم يعد يرى نفسه طرفًا في قصة تطور أو إصلاح.

في العمق، تعكس هذه الرغبة المتزايدة في الهجرة حالة اغتراب بنيوي يعيشها الشباب المغربي؛ اغتراب يتغذى من تفكك الثقة في مؤسسات الوساطة، ومن انسداد الأفق الاجتماعي، ومن غياب آليات واضحة لتكافؤ الفرص المبنية على الكفاءة والجهد. إن الإحساس المتنامي بسيطرة منطق الزبونية والمحسوبية على مفاصل القرار والتوظيف، يُفرغ مفهوم "الاستحقاق" من معناه، ويُقنع الشباب أن النجاح داخل المغرب يتطلب علاقات لا قدرات، ومواقع لا أفكار، فتتحول الهجرة إلى تعبير صامت عن الرفض والانفصال.

ليست الهجرة هنا مجرد حركة فيزيائية، بل هي قطيعة رمزية مع العقد الاجتماعي كما هو قائم اليوم. إنها تصويت غير معلن على فشل النموذج في تقديم ضمانات الأمل والعدالة. وعليه، فإن أي تصور لنموذج سياسي جديد لا يمكن أن يكتفي بإصلاح المؤسسات من الداخل، بل يجب أن يُعيد بناء المعنى الوطني ذاته، من خلال تمكين الشباب، وإنصاف الجهات، وتثبيت ثقافة

الاستحقاق، بما يجعل من الوطن نفسه مجالًا مشروعًا لتحقيق الذات، لا محطة انتظار نحو الرحيل.

الجدول: توزيع المهاجرين المغاربة حول العالم

البند	الرقم (تقديري / حسب المصدر)
عدد مغاربة العالم المُسجّلين لدى القنصليات	5.1مليون حتى أبريل 2021 (~15 % من السكان)
التقدير الإجمالي للجالية المغربية بالخارج	6.5 – 6.0مليون (بما في ذلك غير المسجلين)[12]
عدد المهاجرين المغاربة حسب تعريف الأمم المتحدة	3.2مليون (~أقام في الخارج أكثر من سنة)
حصة أوروبا من مجموعهم	) % 89حوالي 4.5 ملايين
أكبر الجاليات حسب الدولة	فرنسا: ~1.15 مليون، إسبانيا: ~0.9–1.0 مليون، إيطاليا: ~0.48 مليون
بلجيكا	0.57~مليون مغربي (2021)
هولندا	0.41~مليون مغربي (2021)
الكندا والولايات المتحدة	تُقدّم نسبة متزايدة من الهجرة ذات المستوى العالي، خاصة نحو كندا والولايات المتحدة ولم تُحدّد أرقام دقيقة

[12] حسب تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يُقدَّر إجمالي مغاربة المهجر بين 6 و 6.5 مليون شخص، موزعين على أكثر من 100 بلد في العالم

جدول مقارن: نسبة المواطنين المقيمين بالخارج من مجموع السكان لبعض الدول (2024-2025)

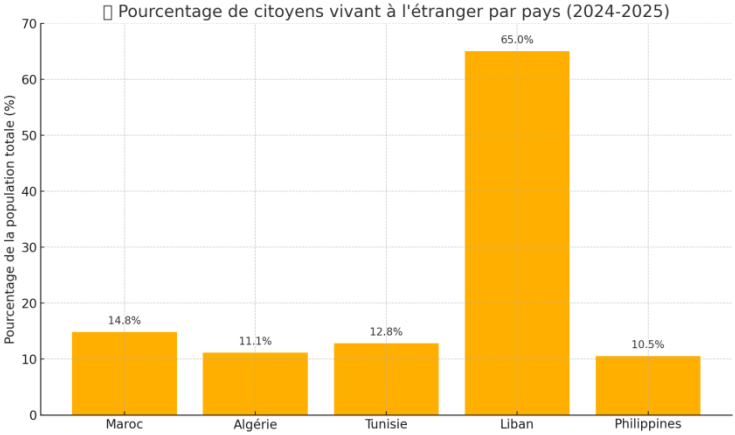

ملاحظات تحليلية:

- المغرب يُعدّ من **أعلى الدول العربية من حيث نسبة الجالية بالخارج**، بعد لبنان.
- لبنان يشكّل حالة استثنائية عالميًا، إذ تتجاوز جاليته عدد السكان المقيمين.
- ارتفاع هذه النسب عادة ما يعكس عوامل اقتصادية (البحث عن العمل)، تعليمية، أو سياسية.

المشاركة والتعبير:

- 44.9%يعتقدون أنهم لا يتمتعون بحرية كافية في التعبير والمشاركة العامة.
- 32.2%يرون أن هامش التغيير السياسي والاجتماعي محدود.

في ظل تفاقم العزوف السياسي، لا يمكن تفسير ضعف مشاركة الشباب فقط بعوامل اقتصادية أو تعليمية، بل يجب التوقف عند غياب فضاءات حقيقية للتأثير السياسي والتمثيل الجيلي داخل النسق المؤسساتي. فالشباب، رغم كثافته الديمغرافية ومركزية دوره في مستقبل البلاد، لا يجد لنفسه تمثيلًا يوازي وزنه المجتمعي، لا داخل الأحزاب، ولا في البرلمان، ولا في مراكز اتخاذ القرار. هذا الخلل البنيوي لا يقتصر على التمثيل العددي، بل يشمل أيضًا انعدام القنوات الفعالة لإيصال صوته، ومحدودية آليات التعبير والمشاركة التي تُراعي خصوصياته الثقافية والاجتماعية.

إن النماذج الحزبية الحالية ما تزال تشتغل بمنطق تقليدي محافظ، غير قادر على استيعاب ديناميات الجيل الجديد ولا

على احتضان طاقاته وتطلعاته. وغالبًا ما يُنظر إلى مشاركة الشباب كجزء رمزي أو زخرفي داخل لوائح انتخابية، دون منحهم أدوارًا فعلية في بلورة البرامج أو التفاوض على السياسات. ونتيجة لذلك، تتعمق الهوة بين الشباب والسياسة، ويتحول الحقل السياسي في نظرهم إلى مجال مغلق، محكوم بمنطق الزبونية والتراتبية، بدل أن يكون فضاء للتأثير والمبادرة.

إن استعادة الثقة السياسية لن تتحقق إلا عبر تحول عميق في منطق تمثيل الأجيال، يُعيد للشباب مكانته كمحرك للتغيير لا كفئة مهمّشة تنتظر الالتفاتة. وهذا يمر عبر مراجعة القوانين الانتخابية، وتطوير أدوات المشاركة الرقمية، وضمان ولوج حقيقي للشباب إلى مراكز القرار، سواء داخل الدولة أو داخل الأحزاب والمجتمع المدني.

جدول: نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية المغربية (2007–2021)

السنة	نسبة المشاركة (%)	عدد المصوتين	عدد الناخبين المسجلين
2007	**37.0%**	≈ 5,721,073	≈ 15,462,362
2011	**45.4%**	≈ 6,106,964	≈ 13,420,631
2016	**42.29%**	≈ 6,640,626	≈ 15,702,592
2021	**50.18%**	≈ 8,786,080	≈ 17,509,127

فشل أدوات الترقي الاجتماعي: المدرسة، الشغل، والاستحقاق

لطالما شكّلت المدرسة المغربية حجر الزاوية في وعود الدولة ما بعد الاستقلال، باعتبارها الأداة الأساسية لتحقيق الترقي الاجتماعي وتكافؤ الفرص. غير أن استطلاع الرأي الوطني حول ثقة الشباب في المستقبل كشف عن تراجع حاد في هذه القناعة، حيث أبدى 58.3% من المستجوبين عن شعورهم بأن الفرص الدراسية لم تعد كافية للنجاح المهني.

هذه الأرقام تعبّر عن فقدان الثقة في "السلم الاجتماعي الكلاسيكي"، وتحمل دلالات قوية على تآكل الرأسمال الرمزي للمدرسة.

هذا الوضع لا يعكس فقط خللًا في السياسات العمومية، بل يؤكد وجود أزمة بنيوية في الاقتصاد المغربي، القائم على أنماط إنتاج غير قادرة على خلق مناصب شغل ذات قيمة مضافة.

ومن بين أبرز المؤشرات التي كشفت عنها هذه الاستطلاعات، الشعور العارم بالإقصاء المجالي والاجتماعي. فقد عبّر عدد كبير من الشباب، خصوصًا في المناطق المهمشة، عن غياب العدالة

المجالية و"التوزيع العادل للفرص". هذا الإحساس لا ينبع فقط من ضعف البنية التحتية أو بعد المراكز الاقتصادية، بل من تصور راسخ بأن النظام السائد يُعيد إنتاج الامتيازات بدل أن يوزّع الفرص.

علاوة على ذلك، برزت في جميع التقارير الميدانية ظاهرة هيمنة منطق الزبونية والمحسوبية على حساب الكفاءة والاستحقاق. فقد عبّر العديد من المستجوبين عن قناعتهم بأن العلاقات الشخصية والمصالح الحزبية هي المحدد الحقيقي للفرص المهنية أو السياسية، وليس الجدارة أو المؤهلات.

هذا الشعور يُقوض ثقة المواطنين، خصوصًا الشباب، في الدولة كفاعل محايد، ويغذي تصورات التهميش و اللا مساواة.

في المحصلة، تعكس هذه المعطيات تراجعًا خطيرًا في أدوات الترقي الاجتماعي التي قامت عليها شرعية الدولة الحديثة في المغرب. لم تعد المدرسة ولا الشغل ولا الانتخابات أدوات فعّالة للارتقاء، بل تحولت، في نظر كثير من المواطنين، إلى آليات لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية. وهذا الانسداد يفرض التفكير الجاد في نموذج سياسي جديد، يعيد توزيع الأدوار، ويكرس عدالة اجتماعية حقيقية، ويمنح المواطن أدوات فعالة لتغيير واقعه.

تحولات في الوعي الجيلي ومؤشرات القطيعة الرمزية

أظهرت نتائج استطلاع الرأي حول "ثقة الشباب المغربي في المستقبل" الشباب يعتبرون أن المغرب يسير في اتجاه غير واضح، وأنهم لا يشعرون بأن لديهم دورًا في التأثير على هذا المسار. هذه النسبة المرتفعة تعكس فقدانًا للثقة في المسار العام للدولة، وتُشير إلى غياب فضاءات التأثير السياسي والتمثيل الجيلي الحقيقي. إن ما نشهده اليوم هو انتقال من "القلق" إلى "اللامبالاة السياسية" لدى فئة حيوية تشكل من نصف السكان.

تُظهر هذه القطيعة أيضًا تغيّرًا في علاقة الجيل الجديد بالمؤسسات التقليدية. تُعزّز هذه القطيعة أيضًا من خلال مؤشرات رمزية تتعلق بتمثلات الشباب لدور الدولة. فقد أظهر استطلاع رأي حول الثقة في التشغيل بالتعليم العالي أن ما يزيد عن 80% من الدكاترة المستجوبين لا يثقون في اليات اختبار و اختيار اساتذة التعليم العالي، و ان 78 % من الدكاترة لديهم امل متوسط في الوصول لمنصب استاذ جامعي بينما 8.3% ليس لديهم أي امل للوصول للمنصب. هذه النتيجة تعبّر عن انكسار في "العقد الرمزي" الذي ربط الدولة بالمواطنين لعقود، حيث

كانت المدرسة والجامعة تُعدان رافعة رئيسية للارتقاء الاجتماعي، وهو ما لم يعد قائمًا اليوم.

يتجلّى هذا الانكسار في تحوّل عميق في تصورات الجيل الجديد حول العدالة والشرعية والهوية الوطنية. فقد أظهر استطلاع 2023 بشأن القدرة الشرائية أن الشباب لم يعودوا ينظرون إلى السياسات العمومية من منطلق الثقة، بل من منطق الجدوى الشخصية والاستقرار المعيشي. إن فشل الدولة في ضبط أسعار المحروقات، وفي التواصل الشفاف مع المواطنين، عزّز الإحساس بالهشاشة الاقتصادية والانفصال عن النخب المركزية.

في المجمل، نحن أمام جيل يُعيد تعريف علاقته بالدولة من موقع النقد والبحث عن الاعتراف، لا من موقع الخضوع أو التبعية. هذه التحولات الجيلية لا تمثّل مجرد أزمة عابرة في التواصل، بل تعكس قطيعة رمزية مع المشروع الوطني الحالي، وتفرض إعادة بناء هذا المشروع على أسس جديدة: إدماج حقيقي للشباب، إشراك فعلي في القرار، وتوفير أفق جماعي واضح. إن استمرار هذه الهوة دون إصلاح سياسي عميق يُنذر بتآكل الشرعية على المدى المتوسط.

من الإشارات الملكية إلى الحاجة لنموذج سياسي مغربي جديد: قراءة تحليلية في الخطب الملكية

الإطار النظري والمفاهيمي

من الخطاب السياسي إلى إنتاج الشرعية: مدخل نظري

في النظم السياسية المعاصرة، لا يُعد الخطاب السياسي مجرد أداة تواصلية، بل يُشكل أحد المكونات الأساسية لإنتاج الشرعية، وتوجيه الرأي العام، وإعادة صياغة العلاقة بين السلطة والمجتمع (Habermas, 1984) . في السياق المغربي، يتموضع الخطاب الملكي بوصفه سلطة مرجعية تتجاوز البُعد الإخباري، لتُمارس وظيفة بنيوية في تحديد الأولويات السياسية، وتوجيه المؤسسات، وإعادة تعريف مفاهيم المشاركة، التنمية، والمواطنة.

حسب Fairclough (1992), يُمكن للخطاب أن يُعادِل مؤسسة سياسية بذاتها، مادام يُنتج المعاني، يُعيد بناء التراتبية الرمزية، ويُحدِّد معالم التفاعل السياسي.

في هذا المنظور، يكون تحليل الخطب الملكية مدخلًا مناسبًا لفهم التحولات الجارية في التصور الملكي للدولة، وللقيادة، ولطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

النموذج السياسي كأداة تحليلية: المفهوم وحدود الفعالية

يشير مفهوم "النموذج السياسي" إلى الترتيب المؤسساتي والقيمي الذي يحكم آليات صنع القرار، توزيع السلطة، ومخرجات الحكم .(Easton, 1965 ; Leca, 1999) لا يتعلق الأمر فقط بدستور أو بنية قانونية، بل بمجموعة من الأعراف، التمثلات، والوظائف المعيارية التي تُشكِّل ما يُعرف بـ"التعاقد السياسي الضمني."

Leca (1999) يُميز بين "النموذج السياسي الشرعي" و"النموذج السياسي الفعّال"، ويؤكد أن التوتر بين الشرعية التاريخية والنجاعة الواقعية هو ما يُولد الحاجة إلى التجديد السياسي.

في الحالة المغربية، يقوم النموذج السياسي على "الملكية التنفيذية"، والمشروعية الدينية والتاريخية، مع تعددية حزبية شكلية، وانتخابات دورية، لكنها محدودة الأثر في التغيير الفعلي.

هذا ما يجعل من إعادة التفكير في النموذج السياسي ضرورة مرتبطة أساسًا بـ **سؤال النجاعة، وسؤال التمثيلية، وسؤال الثقة**.

أزمة الثقة والانتقال من التمثيلية إلى التشاركية

تُعد أزمة الثقة في المؤسسات السياسية أحد أبرز المؤشرات الدالة على محدودية النموذج السياسي القائم .(Norris, 2011) عندما يُصبح المواطن غير واثق في أن صوته يُترجم إلى سياسات عمومية ملموسة، تتحول الديمقراطية إلى مجرد واجهة شكلية. من هنا، يبرز في الأدبيات الجديدة اتجاه نحو التفكير في نماذج سياسية تشاركية تتجاوز الوساطة التقليدية للأحزاب، عبر آليات تشاركية، مواطنة رقمية، واستراتيجيات قاعدية (Smith, 2009).

في السياق المغربي، تعكس الخطب الملكية، خاصة بعد 2011، وعيًا متزايدًا بحدود التمثيلية الحزبية، وتوجهًا نحو إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطن على أساس الفعالية والمسؤولية الجماعية، لا على أساس الولاء السياسي فقط.

الخطاب الملكي بوصفه أداة لإعادة بناء التوازنات السياسية

يُشكل الخطاب الملكي، في النظم الملكية الدستورية التنفيذية، مرآة تعكس ليس فقط تصورات رأس الدولة، بل أيضًا أولويات النظام السياسي ككل. ويُلاحظ أن الملك محمد السادس يستخدم خطاباته لتشخيص الأعطاب، اقتراح البدائل، وتوجيه الفاعلين السياسيين والمؤسسات نحو مسارات جديدة.

في هذا السياق، يمكن اعتبار الخطاب الملكي في المغرب نوعًا من "القيادة التأويلية(Interpretative Leadership) "، أي توجيه الفعل السياسي من خلال التفسير والتأطير الرمزي، لا فقط من خلال القرارات القانونية أو المراسيم (Benford & Snow, 2000).

بذلك، تُصبح الخطب الملكية مساحة لـ "إعادة إنتاج النموذج السياسي"، أو على الأقل لتفكيكه نظريًا تمهيدًا لإعادة صياغته، في ظل تأخر المبادرات من جانب الفاعلين الحزبيين والمؤسسات الوسيطة.

من النموذج السياسي إلى التعاقد السياسي الجديد

إن التراكم الحاصل في الخطابات منذ 2014، والذي يتسم بنبرة نقدية تصاعدية تجاه النخب، وبدعوات متكررة إلى الكفاءة، والمحاسبة، والتجاوب مع المواطن، يُؤشر إلى تحوّل في منطق الحكم نفسه: من منطق التمثيلية الشكلية إلى منطق التشاركية الكفؤة.

هذه التحولات تفرض التفكير في ما يسميه بعض الباحثين "التعاقد السياسي الجديد(New Political Deal) "، والذي يجمع بين شرعية الإنجاز، شرعية القرب، وشرعية الإنصات (Mounk, 2018).وهو ما تدعو إليه، ضمنيًا، مضامين الخطب الملكية الأخيرة.

في سياق التحولات المتسارعة التي يعرفها المغرب داخليًا وخارجيًا، أصبحت مسألة تجديد النموذج السياسي أكثر من مجرد خيار إصلاحي، بل ضرورة تفرضها التحديات البنيوية المرتبطة بالمشاركة، بالتمثيلية، وبنجاعة الفعل العمومي. وإذا كانت الخطب الملكية تُعد مرآة تعكس توجهات الدولة وأولوياتها، فإن قراءتها بعمق تكشف عن إشارات متكررة وصريحة تُمهّد للتفكير في نموذج سياسي جديد قادر على تجاوز أعطاب النظام

القائم، وتحقيق التوازن بين الاستقرار والمشاركة الفعالة للمواطنين.

ل الآن إلى عرض corpus الدراسة، ومنهجية التحليل التي ستُعتمد لفحص مضمون الخطب الملكية في الفترة 2014–2023، وذلك ضمن القسم المعنون بـ:

المتن المدروس و منهجية تحليل الخطاب

اختيار المتن: ثمانية خطب رئيسية ما بين سنوات 2014 و 2023

تم اختيار ثمانية خطب ملكية كعينة تحليلية تمثّل مختلف اللحظات المفصلية التي عرفها المغرب خلال العقد الأخير، سواء من حيث الانتقال السياسي، أو التوترات الاجتماعية، أو التحديات المرتبطة بالثقة، أو أزمة النموذج التنموي. تعكس هذه الخطب تعابير متزايدة عن نقد ضمني للمنظومة السياسية التقليدية، ودعوة إلى إصلاحات جوهرية.

الخطاب	التاريخ	السياق	المحور الرئيسي للخطاب
خطاب العرش	30 يوليوز 2014	عودة موضوع الثقة والمؤسسات	نداء لتعزيز المسؤولية وتجويد الأداء السياسي

خطاب افتتاح الدورة التشريعية	10 اكتوبر 2016	خطاب ما بعد الانتخابات	تجديد النخب والنجاعة السياسية
خطاب العرش	29 يوليوز 2017	أزمة الحسيمة والاحتجاجات الاجتماعية	إعلان محدودية النموذج التنموي ومطالب المحاسبة
رسالة جلالته إلى المنتدى الوطني للوظيفة العمومية العليا ء	27 فبراير 2018	ازمة في انتاجية الادارة العمومية	فشل التنمية ومحدودية المؤسسات التي تُخطط وتُنفّذ السياسات
خطاب العرش	29 يوليوز 2019	ما سمي بـ "الزلزال السياسي"	أزمة النخب، ضعف الكفاءة، الحاجة إلى النموذج الجديد
خطاب افتتاح الدورة التشريعية	9أكتوبر 2020	ما بعد كوفيد-19	ضرورة مراجعة البنيات المؤسساتية والحوكمة
خطاب ذكرى ثورة الملك و الشعب	20 غشت 2022	مغاربة العالم والشباب	دعوة لإدماج الكفاءات وتجديد التمثيلية
خطاب العرش	30 يوليوز 2023	إعادة بناء الدولة الاجتماعية	ربط السياسة بالتنمية والثقة بالمردودية

مبررات الاختيار:

تمت مراعاة التوازن الزمني (بين 2014 و2023)، وتنوع السياقات، وتدرج التحول الخطابي من تشخيص الخلل إلى إشارات الحلول والتوجيهات .كما أن هذه الخطب نُشرت رسميًا من طرف الديوان الملكي، وتوفرت بصيغتين :النص المكتوب

والنص المقروء صوتيًا، مما يسمح بالتحليل اللغوي والسيميائي عند الحاجة.

منهجية التحليل: المقاربة الموضوعاتية واللغوية

أ. التحليل الموضوعاتي (Thematic Analysis)

استُخدمت المقاربة الموضوعاتية لاستخراج المحاور الدالة والمتكررة، وفق الخطوات التالية:

- القراءة الأولية للخطابات الثمانية وتحديد نقاط التشابه والتباين.
- ترميز المقاطع النصية وفق مفاتيح مثل: *النموذج التنموي، أزمة النخب، الثقة، الكفاءة، المشاركة، الأحزاب، التغيير...*
- تصنيف المواضيع في محاور كبرى (أعطاب النظام السياسي – دعوة إلى نموذج جديد – إشارات إلى المشاركة البديلة – مركزية الكفاءة...).

ب .تحليل التواتر اللفظي والتكرارات(Lexical Recurrence Analysis)

تم اعتماد أدوات تحليلية شبه كمية لتتبع تكرار الكلمات والمصطلحات المفتاحية داخل الخطابات الملكية. وقد تم التركيز على الكلمات التالية:

- "الثقة"، "النموذج"، "السياسة"، "المشاركة"، "الكفاءة"، "المؤسسات"، "التمثيلية"، "الجدية"، "الفساد"، "المحاسبة"، "الفعالية"، "التغيير"، "الشباب."

ملاحظة: استخدمت أداة Voyant Toolsلتحليل التكرارات النصية وإنشاء سحابة الكلمات، مما سمح بتحديد المفردات ذات التردد العالي والارتباط القيمي.

.2.6.3حدود المنهج

- الخطاب الملكي هو خطاب مركزي وغير تداولي(non-délibératif)، مما يجعله *مصدرًا أحاديًا للرؤية السياسية*، وليس نتاج تفاعل سياسي تشاركي.

- طبيعة الخطاب قد تميل إلى المجاز أو التوجيه العام، ما يتطلب تأويلًا مضاعفًا لتحديد المقاصد الضمنية (implicites discursives).

تحليل النتائج: الخطب الملكية كآلية تفكيك للنموذج السياسي التقليدي

تشخيص أعطاب النظام السياسي: بين أزمة النخب وضعف الوساطة

من خلال تتبع المفردات ذات التواتر المرتفع، تبيّن أن مفاهيم مثل "الثقة"، "الكفاءة"، "المسؤولية"، و"التمثيلية" تتكرّر بوتيرة ملفتة، خصوصًا منذ خطاب العرش لسنة 2017. وقد ارتبط تكرار هذه المصطلحات بسياقات سلبية أو نقدية، بما يعكس نزعة تشخيصية حادة تجاه أداء الأحزاب والمنتخبين.

في خطاب العرش 2019، يصرّح الملك: *إننا نستطيع أن نضع أنجع نموذج تنموي، وأحسن المخططات والاستراتيجيات. إلا أنه :*

- *بدون تغيير العقليات،*
- *وبدون توفر الإدارة على أفضل الأطر،*

- *وبدون اختيار الأحزاب السياسية لأحسن النخب المؤهلة لتدبير الشان العام،*
- *وفي غياب روح المسؤولية ، والالتزام الوطني ، فإننا لن نحقق ما ننشده لجميع المغاربة ، من عيش حر كريم .*

أنا لا أريد، شعبي العزيز، أن تظن بعد الاستماع إلى هذا الخطاب بأنني متشائم، أبدا... فأنت تعرف أنني واقعي، وأقول الحقيقة، ولو كانت قاسية. والتشاؤم هو انعدام الإرادة، وغياب الآفاق والنظرة الحقيقية للواقع.

الدلالة التحليلية:

هذا النوع من الخطابات يُمهد لنزع الشرعية الرمزية عن جزء من النخب التقليدية، ويُبرز الحاجة إلى فاعلين جدد، مما يفتح الباب أمام إعادة هيكلة الحقل السياسي من حيث معايير الولوج والجدارة.

أزمة التمثيلية و انقطاع قنوات الوساطة التقليدية

سجلت الخطب الملكية خلال العقد الأخير انتقادات متكررة لما وصفته بـ "غياب التفاعل" بين المنتخبين والمواطنين، وهو ما يعكس تآكلًا وظيفيًا في دور الوساطة الحزبية والمؤسساتية.

في خطاب افتتاح الدورة التشريعية (أكتوبر 2016):

"ولكن مع كامل الأسف ، يلاحظ أن البعض يستغلون التفويض، الذي يمنحه لهم المواطن، لتدبير الشأن العام في إعطاء الأسبقية لقضاء المصالح الشخصية والحزبية، بدل خدمة المصلحة العامة، وذلك لحسابات انتخابية.

وهم بذلك يتجاهلون بأن المواطن هو الأهم في الانتخابات، وليس المرشح أو الحزب، ويتنكرون لقيم العمل السياسي النبيل".

الدلالة التحليلية:

تُلمّح الخطب هنا إلى أزمة الوساطة السياسية، وتُعبّر عن تحوّل في مصادر الشرعية من شرعية انتخابية إلى شرعية الكفاءة، ومن التمثيلية الشكلية إلى المردودية الفعلية.

الإقرار بفشل النموذج التنموي كمؤشر على محدودية البنية السياسية

شكّلت 2018 نقطة تحول، إذ أعلن الملك بشكل صريح ومن خلال رسالة جلالته إلى المنتدى الوطني للوظيفة العمومية العليا بالصخيرات، بتاريخ 27 فبراير 2018 م انه " ***وبرغم المكتسبات المهمة التي حققناها على ستوى المشاريع المهيكلة الكبرى، وخاصة في مجالات الصناعة والفلاحة والبنيات التحتية والطاقات المتجددة وغيرها، فإن النموذج التنموي الذي رسمناه قد بلغ مداه، ولم يعد قادرا على تحقيق التنمية الشاملة، والاستجابة لانتظارات المواطنين، بسبب صعوبات كثيرة من بينها : ضعف أداء ا لإدارة، وقلة الكفاءة والابتكار، و افتقادها لقواعد الحكامة العمومية الجيدة.".***

هذه الإشارة، رغم أنها تنموية في ظاهرها، فإنها تحمل بعدًا سياسيًا عميقًا.

الربط بين فشل التنمية ومحدودية المؤسسات التي تُخطط وتُنفّذ السياسات يعني ضمنيًا أن البنية السياسية القائمة لا تمتلك الأدوات أو الإرادة الكافية لتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية.

الدلالة التحليلية:

الخطاب يضع أمامنا سؤالًا جوهريًا: هل يمكن لنموذج سياسي ضعيف التمثيل والتخطيط أن يُنتج نموذجًا تنمويًا عادلًا؟ الإجابة الضمنية: لا.

3.4.دعوة متزايدة إلى بناء نموذج جديد للسلطة والمواطنة

ابتداءً من 2020، وتحديدًا في خضم جائحة كوفيد-19، بدأت الخطابات الملكية تُعبّر عن الحاجة إلى إعادة النظر في علاقة الدولة بالمواطن، لا فقط من حيث تقديم الخدمات، بل من حيث ضمان الكرامة والمشاركة.

في خطاب العرش لسنة 2019:

إن نجاح هذه المرحلة الجديدة يقتضي انخراط جميع المؤسسات والفعاليات الوطنية المعنية، في إعطاء نفس جديد، لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

كما يتطلب التعبئة الجماعية، وجعل مصالح الوطن والمواطنين تسمو فوق أي اعتبار، حقيقة ملموسة، وليس مجرد شعارات.

وإلى جانب الدور الهام، الذي يجب أن تقوم به مختلف المؤسسات الوطنية، أريد هنا، أن أؤكد على ضرورة انخراط المواطن المغربي، باعتباره من أهم الفاعلين في إنجاح هذه المرحلة.

لذا، أدعو جميع المغاربة، للمساهمة الإيجابية فيها، بروح المواطنة الفاعلة؛ لأن النتائج التي نطمح إليها، والمشاريع والمبادرات، التي نقدم عليها، لها هدف واحد هو : تحسين ظروف عيش المواطنين.

فالمرحلة الجديدة ستعرف إن شاء الله، جيلا جديدا من المشاريع. ولكنها ستتطلب أيضا نخبة جديدة من الكفاءات، في

مختلف المناصب والمسؤوليات، وضخ دماء جديدة، على مستوى المؤسسات والهيآت السياسية والاقتصادية والإدارية، بما فيها الحكومة.

في خطاب ثورة الملك و الشعب لسنة 2022

أما في ما يتعلق بإشراك الجالية في مسار التنمية، والذي يحظى بكامل اهتمامنا، فإن المغرب يحتاج اليوم، لكل أبنائه، ولكل الكفاءات والخبرات المقيمة بالخارج، سواء بالعمل والاستقرار بالمغرب، أو عبر مختلف أنواع الشراكة، والمساهمة انطلاقا من بلدان الإقامة.

الدلالة التحليلية:

تتبلور هنا ملامح ما يمكن تسميته بـ "النموذج التشاركي الجديد"، الذي يقوم على تمكين الفئات المهمشة، إشراك الكفاءات الوطنية في التخطيط، والانفتاح على مغاربة الخارج.

مركزية الكفاءة والجدية كبدائل للشرعية الانتخابية

من خلال تحليل الخطب الملكية، يتضح أن مفردة "الكفاءة " أصبحت معيارًا متكررًا في بناء شرعية الفاعل السياسي أو الإداري. بل تم ربطها في أكثر من مناسبة بمفاهيم "الجدية"، "المحاسبة"، و"الأمانة."

خطاب ثورة الملك و الشعب 20 غشت 2015:

" لذا، فإن التصويت يجب أن يكون لصالح المرشح، الذي تتوفر فيه شروط الكفاءة والمصداقية، والحرص على خدمة الصالح العام. وهنا اقول للأحزاب والمرشحين: إن الهدف من الانتخابات لا ينبغي أن يكون هو الحصول على المناصب، وإنما يجب أن يكون من أجل خدمة المواطن فقط.".

الدلالة التحليلية:

يتحوّل الخطاب من اعتماد شرعية الانتماء أو الشرعية الانتخابية الشكلية، إلى شرعية الأداء والمردودية، مما يستدعي مراجعة آليات الانتداب والاختيار.

خلاصة جزئية

من خلال تفكيك المضامين الخطابية، يتضح أن الخطب الملكية لا تكتفي بالتشخيص، بل تُؤسس — دون تصريح صريح — لمقاربة جديدة للحكم، قوامها:

- إعادة الاعتبار للكفاءة والمسؤولية؛
- تقليص دور الوساطات الفاسدة أو غير الفعالة؛
- الدعوة إلى مشاركة موسعة للكفاءات الوطنية، داخل المغرب وخارجه؛
- التفكير في نموذج جديد للعلاقة بين الدولة والمواطن، قائم على الحقوق والواجبات.

سحابة الكلمات **المستخلصة من الخطابات الملكية** (2014- 2025)

- الكلمات الأبرز وحجم ظهورها يشير إلى الأهمية النسبية في الخطابات.

- تمثّل السحابة تركيزًا واضحًا على مفاهيم الحكم الرشيد، التنمية، والتواصل المواطني.

الدلالة التحليلية للتكرارات

الكلمة المفتاحية	الدلالة في الخطاب الملكي
الثقة	تشكّل محورًا مركزيًا في الخطاب (2017 و2025)، تجسيدًا لقيمة التواصل بين القيادة والمجتمع، وتأكيدًا على ضرورة استعادة ثقة المواطنين.
النموذج / التغيير	تشير إلى دعوة الملك المتكررة لتفعيل نموذج تنموي جديد ومراجعة السياسات، خصوصًا في خُطب 2017 و2023، كخارطة طريق لإعادة البناء.
الكفاءة / المؤسسات / الفعالية	على لب خطابات العرش (2022–2025)، تؤكد هذه المفردات الحاجة إلى تغيير العقليات المؤسسية وتحسين الأداء الإداري للدولة.
المشاركة / التمثيلية / الشباب	تظهر كلها في سياق تعبئة المواطنين، ولا سيما الشباب، لانتخابات 2021 و2026، وتحفيز انخراطهم السياسي بجدية.
الجدية / المحاسبة	تتكرر في سياق تحميل المسؤولية للمؤسسات، ومحاسبة

	الفاعلين غير الجادين، خاصة من خطابات 2019 و2022.

القراءة الموضوعاتية للخطاب عبر الكلمات المفتاحية

1. إعادة ترتيب الشرعية السياسية :توظيف كثيف لكلمة *الثقة* يشير إلى الاستناد إلى خطاب ملكي يربط بين مختبر الأداء ومشروعية السلطة.
2. التوجه نحو النموذج التشاركي الجديد

أزمة النموذج السياسي الحالي وحدود "الدولة الراعية–المركزية"

منذ الاستقلال، تأسس النموذج السياسي المغربي على قاعدة "الدولة الراعية" التي تتكفل بتقديم الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، الشغل) وتضمن الاستقرار من خلال مركزية القرار. هذا النموذج، رغم ما حققه من مكتسبات في مراحل معينة، بلغ اليوم حدوده التاريخية والوظيفية. فالأدوار التي كانت تضطلع بها الدولة لم تعد كافية لمواجهة تعقيدات المرحلة الحالية، حيث أصبحت حاجات المواطنين أكثر تعقيدًا،

وتطلعات الشباب أكثر عمقًا، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية أكثر حدة.

أبرز مظاهر هذه الأزمة تتجلى في فقدان الثقة في فعالية المؤسسات العمومية. ففي تقرير معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية حول أداء الجامعات المغربية، أقرّ غالبية المستجوبين بأن التعليم العالي لا يلبي حاجات سوق الشغل ولا يضمن إدماجًا اجتماعيًا. وقد أظهرت استطلاعات أخرى أن الإدارة العمومية، في كثير من القطاعات، لا تحقق العدالة في الاستفادة ولا الكفاءة في الأداء، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الإحباط والتهميش.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا النموذج السياسي لم يُطوّر آليات فعّالة لمواجهة الفوارق المجالية والاجتماعية. فقد حافظت الدولة على مركزية مفرطة في التخطيط والتوزيع، ما جعل الجهات الطرفية تعاني من ضعف في البنيات التحتية والخدمات الأساسية. واستمرار هذا الوضع ساهم في تعزيز الشعور بـ"الإقصاء البنيوي" وغياب العدالة المجالية، خصوصًا في صفوف الشباب والنساء والفئات الهشة.

أما على مستوى الشرعية السياسية، فإن النظام القائم على الانتخابات الدورية المحدودة التأثير لم يعد يُقنع فئة عريضة من المواطنين، كما بينته نسبة الامتناع المرتفعة في انتخابات 2021. فالمشاركة السياسية فقدت معناها في ظل انعدام تأثير حقيقي للمواطن في القرار العمومي، واستمرار منطق الزبونية والمحسوبية على حساب الكفاءة والاستحقاق، وهو ما رسّخ مشاعر الإحباط وفقدان الأمل في جدوى الانخراط السياسي التقليدي.

كل هذه العوامل تُشير إلى أن النموذج الحالي لم يعد قادراً على تحقيق ثلاثة شروط أساسية لأي مشروع سياسي معاصر: الشفافية، الفعالية، والاندماج. لقد بات من الضروري الانتقال من دولة "توزع الموارد ببطء" إلى دولة "تحفز التنمية وتخلق القيمة"، ومن سلطة تشتغل بمنطق الإداري–الأمني، إلى سلطة تشتغل بمنطق القيادة الاستراتيجية والتمكين المجتمعي. وهذا ما يجعل مطلب نموذج سياسي جديد ليس ترفًا فكريًا، بل ضرورة وجودية لضمان استقرار المغرب واستدامة مشروعه الوطني.

السياق الدولي وتحولات العقد السياسي عالميًا

يعيش العالم منذ مطلع الألفية الثالثة موجة تحولات عميقة تمس بنية الدولة الوطنية ووظائفها، حيث تتقاطع أزمات متعددة: تراجع شرعية المؤسسات التقليدية، تصاعد التفاوتات الاقتصادية، انهيار أنماط الحوكمة النمطية، وصعود أنماط جديدة من المشاركة السياسية عبر الوسائط الرقمية. وقد أدت هذه التحولات إلى إعادة النظر في "العقد السياسي الكلاسيكي" الذي كان يقوم على تبادل واضح: شرعية للحكم مقابل خدمات اجتماعية وأمن سياسي.

لقد أظهرت تجارب دولية عديدة أن الاكتفاء بإصلاحات شكلية دون إعادة هندسة عميقة للعلاقة بين المواطن والدولة لم يعد مجديًا. ففي أوروبا، تراجعت الثقة في المؤسسات السياسية التقليدية بشكل لافت، مما مهّد الطريق أمام صعود الحركات الشعبوية. وفي أمريكا اللاتينية، كشفت موجات الغضب الشعبي عن هشاشة الديمقراطيات التمثيلية القائمة على نخبة مغلقة. وحتى في آسيا، بات واضحًا أن النجاعة الاقتصادية وحدها لا تكفي لضمان التماسك السياسي دون مشاركة فعلية للمواطنين.

في هذا السياق، ظهرت مفاهيم جديدة في حقل العلوم السياسية، مثل "الدولة الممكنة(Enabling State) "، و"الدولة القائدة للتنمية(Developmental State) "، و"الديمقراطية التشاركية–الرقمية"، وهي كلها نماذج تبحث عن إعادة صياغة وظائف الدولة بما يضمن لها القدرة على التوجيه دون استبداد، وعلى التخطيط دون بيروقراطية خانقة، وعلى الإنصات دون تفكك. هذه النماذج، وإنْ ظهرت في بيئات مختلفة، تقدم دروسًا استراتيجية للدول النامية مثل المغرب في سعيها لبناء نموذج سياسي فعال ومندمج.

كما أن الثورة الرقمية قلبت موازين العلاقة بين الحاكم والمحكوم، حيث لم يعد بالإمكان فرض سردية رسمية واحدة، أو تأطير المواطن داخل قنوات إعلامية محدودة. المواطن اليوم ينتج المعلومة، ويصوغ رأيه من خلال شبكات مفتوحة، ويتفاعل سياسيًا خارج قنوات المشاركة التقليدية. هذا التحول يفرض على الدولة أن تتطور من نموذج "التسيير العمودي" إلى نموذج "الحوكمة التفاعلية"، ومن "التواصل الرمزي" إلى "الاستماع المنتج."

أمام هذه التحولات، يصبح من الضروري للمغرب أن لا يظل سجينًا لنموذج سياسي تأسس في سياقات ما بعد الاستقلال، بل

أن يعيد التفكير في مشروعه السياسي وفق منطق استباقي، يستوعب هذه التغيرات العالمية دون السقوط في الاستنساخ، ويؤسس لعقد اجتماعي جديد يربط بين القيادة الملكية، ومؤسسات فعالة، ومواطنين مُمكَّنين، في أفق تعزيز السيادة، وتوسيع المشاركة، وتحقيق التنمية العادلة.

دلالات التشخيص: نهاية مرحلة وبداية ضرورة التحول

تشير نتائج التقارير واستطلاعات الرأي، ولا سيما تلك المنجزة من طرف معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية، إلى تحوّلات لافتة في علاقة الشباب المغربي بالمؤسسات السياسية. فالمعطيات المستخلصة لا تُعبر عن انطباعات عابرة مرتبطة بسياقات ظرفية، بل تمثل مؤشرات دالة على أزمة ثقة بنيوية تتسع باطراد، خاصة لدى الفئات العمرية التي يفترض أن تشكل قلب الفعل السياسي والاقتصادي في العقود المقبلة.

يتبيّن من خلال التحليل الميداني أن أدوات التغيير السياسي التقليدية – كالأحزاب، البرلمان، والحكومة – لم تعد تحظى بالشرعية التمثيلية لدى شريحة واسعة من الشباب. بل يُنظر إليها كمؤسسات مغلقة، تعيد إنتاج نفس الوجوه والخطابات والممارسات، دون قدرة حقيقية على التجديد أو على احتضان

الانتظارات الجديدة لمجتمع ديناميكي، سريع التحول. هذا الانطباع يؤدي تدريجيا إلى انكماش المشاركة، وانسحاب قطاعات واسعة من المجال العمومي، أو اللجوء إلى أشكال غير تقليدية للتعبير والاحتجاج.

في العمق، تعكس هذه المؤشرات فشل النموذج القائم في تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي للشباب المغربي. لقد عجزت السياسات العمومية عن إنتاج شعور بالانتماء والمشاركة، كما لم تنجح الآليات المؤسساتية في توفير فضاءات حقيقية للتأثير والترافع والاقتراح. أمام هذا الواقع، يشعر الكثير من الشباب أن وجودهم داخل المنظومة السياسية لا يتجاوز الطابع الرمزي، وأن التغيير لا يتم عبر المؤسسات، بل خارجها أو رغمها، وهو ما يُفرغ الديمقراطية من مضمونها التشاركي.

يُفاقم هذا الوضع غياب العدالة المجالية والاجتماعية، واستمرار منطق الزبونية والمحسوبية، وتآكل فكرة الاستحقاق، ما يجعل المشروع الوطني، في صيغته الحالية، غير قادر على إقناع الجيل الجديد بجدواه أو بقدرته على حمل تطلعاتهم. وهنا يصبح الشعور العام هو أن الدولة لا ترى في الشباب إلا فاعلًا انتخابيًا أو رقميًا، دون أن توفر له الأدوات السياسية والإدارية

والاقتصادية ليكون فاعلًا في صياغة القرارات الكبرى، محليًا ومركزيًا.

كل هذه العناصر مجتمعة تدفع إلى القول إن المغرب أمام لحظة مفصلية تقتضي مراجعة عميقة للنموذج السياسي الحالي، وتأسيس مشروع جديد يعيد بناء العلاقة بين الدولة والمواطن، على أساس من الثقة، والفعالية، والتمثيل الحقيقي، وخاصة إشراك الشباب في هندسة السياسات، وتدبير الشأن العام، وبناء مغرب مستقبلي يُنصف الأجيال القادمة لا يُقصيها.

خلاصة تحليلية

تكشف نتائج الدراسات، الذي أنجزها معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية، عن معطى بالغ الأهمية: النموذج السياسي المغربي في صيغته الحالية لم يعد قادرًا على استيعاب التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع، خصوصًا في علاقته بالأجيال الجديدة. فالفجوة بين تمثلات الشباب ورهانات الدولة تتسع، والنفور من أدوات الوساطة التقليدية – الأحزاب، البرلمان، الحكومة – لم يعد مجرد موقف ظرفي، بل تحول إلى نمط إدراكي مستقر يعكس أزمة ثقة شاملة.

إن استمرار هذا الوضع من شأنه أن يُفضي إلى ما هو أعمق من مجرد أزمة تمثيلية أو تراجع في نسب المشاركة؛ نحن أمام خطر حقيقي يتمثل في تآكل الشرعية الرمزية للمؤسسات، وظهور ما يمكن تسميته بـ"أزمة أفق". أي أن فئات واسعة، وفي طليعتها الشباب، لم تعد ترى في المشروع الوطني أداة لتحقيق الذات أو مسارًا للارتقاء. وهذا ما يُهدد ليس فقط الفعالية السياسية، بل أيضًا تماسك العقد الاجتماعي.

أمام هذه المعطيات، تصبح الحاجة إلى نموذج سياسي جديد ضرورة تاريخية واستراتيجية. نموذج لا يكتفي بتعديل الأشكال، بل يعيد طرح الأسئلة الجوهرية حول: من يحكم؟ كيف يُحكم؟ ولمن تُوجَّه السياسات؟ إنه لحظة لإعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمجتمع، انطلاقًا من منظور جديد يُراعي تحولات القيم، وانفجار التطلعات، وتعدد الفاعلين، ورغبة الأجيال الصاعدة في أن تكون فاعلة لا خاضعة.

في قلب هذا النموذج الجديد، تبرز فكرة "الملكية المواطِنة" كمرجعية قيمية واستراتيجية. ليست الملكية هنا مجرد مؤسسة ضامنة للاستقرار فقط، بل ايضا فاعل يُجسّد التعاقد بين الدولة والمجتمع، عبر ترسيخ ثقافة القرب، والاستماع،

والوساطة، والانفتاح على التحولات. الملكية المواطنة تعني أيضًا الانحياز الدائم للقضايا العادلة للمواطن، واعتبار كرامته وتطلعاته أساسًا لكل مشروع وطني مستقبلي.

إلى جانب ذلك، يقترح النموذج الجديد تبني مفهوم "الدولة القائدة للتنمية"، وهي الدولة التي لا تكتفي بدور المُنظّم أو المراقب، بل تتدخل بفعالية لإعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي، عبر التخطيط الاستراتيجي، توجيه الاستثمار، وتعبئة القدرات الوطنية في أفق العدالة المجالية، والانتقال الطاقي، والتحول الرقمي. إنها دولة حاضنة للإبداع، ومُمكّنة للمبادرة، وضامنة للإنصاف.

وأخيرًا، فإن تعزيز الديمقراطية التشاركية–الرقمية يمثل ركيزة أساسية لاستعادة الثقة. يتعلق الأمر ببناء نموذج يدمج المواطن في كل مراحل صنع القرار العمومي، من التشخيص إلى التنفيذ، مع توسيع فضاءات المشاركة عبر المنصات الرقمية، وتكريس الحق في الحصول على المعلومة، والمساءلة، والتقييم. إنها ديمقراطية تُعيد الاعتبار للسياسة كمجال للحوار والتأثير، لا كامتياز للنخب المغلقة.

أزمة المشاركة والتمثيلية: بين تشخيص الأعطاب وبحث آفاق التجاوز

تُعدّ المشاركة السياسية جوهر كل تجربة ديمقراطية، فهي المعيار الذي تقاس به حيوية المجتمعات، وشرعية النخب، وفعالية المؤسسات. غير أن الحالة المغربية، كما تكشفها نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية سنة 2021، تُبرز أزمة مركبة تتجاوز مسألة نسب التصويت لتلامس عمق العلاقة بين المواطن والمجال السياسي الرسمي.

العزوف عن التصويت لم يعد موقفًا سلبيًا ظرفيًا، بل صار سلوكًا راسخًا يعكس قناعة بأن المساهمة في العملية الانتخابية لا تفضي إلى تغيير ملموس. عدم تجاوز المشاركة في الانتخابات عتبة 50 % من المسجلين في اللوائح الانتخابية، وهي نسبة لا يمكن قراءتها إلا كإشارة حمراء على مستوى الشرعية الشعبية للمؤسسات المنتخبة، وعلى ضعف تأثير نتائج الانتخابات على تحسين شروط الحياة.

تعمّق الأزمة يتجلى في ضعف الانتماء الحزبي والسياسي، حيث أقر 61% من المستجوبين أنهم لا يثقون بالأحزاب أو لا يشعرون

أنها تمثلهم. هذا الرقم يضعنا أمام تحدٍّ صارخ: لم تعد الأحزاب تقوم بوظائفها الكلاسيكية في التأطير، والاقتراح، والوساطة. لقد أصبحت تُنظر إليها كهيئات بيروقراطية، مغلقة، تدور في فلك النخب نفسها وتُقصي الكفاءات المستقلة.

البعد المعرفي للأزمة لا يقل خطورة؛ فقد أكد 10% من المستجوبين أنهم لا يعرفون شيئًا عن البرامج أو التوجهات الحزبية، في مقابل 25% فقط صرحوا بامتلاكهم لمعارف جزئية، و 22 لديهم معارف بأحزاب بعينها دون غيرها. هذا الانقطاع المعرفي يعكس إخفاق النظام التربوي والإعلامي والسياسي في بناء ثقافة سياسية مواطِنة، ويُبرز غياب الحوار السياسي في الفضاء العمومي، وانتشار خطابات التبخيس واللامعنى.

تُعزّز هذه المعطيات الشعور العام بالانفصال عن المؤسسات، وتُعيد طرح سؤال التمثيلية: من يُمثل من؟ وكيف؟ فحين يشعر المواطن بأن الفاعل السياسي لا يصغي، ولا يُحاسب، ولا يُغير شيئًا، تنتفي الجاذبية السياسية للعمل المؤسساتي، ويتراجع التصور بأن صناديق الاقتراع هي الأداة الأساسية للتغيير.

الأخطر أن هذه القطيعة لا تقتصر على الأحزاب، بل تمتد إلى الآلية الانتخابية ذاتها. أكثر من 81% من المستجوبين اعتبروا أن

المال والتأثيرات غير المشروعة أثرت وبقوة على نتائج الانتخابات. هنا لم يعد المواطن يشكك في البرامج فقط، بل في صدقية العملية كلها، من التسجيل إلى الفرز.

هذا يُشير إلى بداية تآكل ما يمكن تسميته بـ"الشرعية الإجرائية"، أي فقدان الثقة في مساطر المشاركة وفي مؤسسات الضبط، مما يهدد جوهر الديمقراطية التمثيلية. فحين يغيب الإحساس بأن الصوت يُحدث فرقًا، تتآكل الثقة ليس فقط في الانتخابات، بل في جدوى الفعل السياسي نفسه.

يتزامن هذا التآكل مع تعمق الهشاشة الاجتماعية وغياب العدالة المجالية، ما يجعل الفئات المحرومة ترى في العمل السياسي امتدادًا لمنطق الامتيازات لا الاستحقاق. ومع استمرار الزبونية كمحرك لترتيب الفرص، يشعر المواطن أن "اللعبة مغلقة"، وأن صوته لا يُغيّر التراتبية القائمة.

الخطورة تتضاعف حين يصبح العزوف الجماعي تعبيرًا عن وعي سياسي سلبي. فالعزوف هنا ليس انكفاءً، بل رفضًا واعيًا للمشاركة في منظومة يُنظر إليها كفاقدة للشرعية. هذا النوع من العزوف لا يُحلّ بالتوعية أو الحملات الموسمية، بل يتطلب

مراجعة عميقة لطبيعة النظام التمثيلي ودور الدولة كضامن للمصداقية السياسية.

في السياق المغربي، حيث تُعدّ الملكية مركز الثقل الرمزي والمؤسساتي، فإن استمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى اختلال في التوازن العام. فضعف الوساطة الحزبية يجعل من الدولة – والملكية خصوصًا – ملاذًا دائمًا لتدبير الأزمات، ما يرهق المؤسسة الملكية بأدوار تفوق طاقتها، ويُعطّل إمكانيات البناء الديمقراطي اللامركزي.

لهذا، فإن إصلاح العلاقة بين المواطن والسياسة يجب أن ينطلق من تجاوز النموذج الحالي، وتأسيس نموذج جديد يُعيد الاعتبار للدولة كقائدة للتنمية، وللمواطَنة كعقد تعاقدي فعلي. يجب الانتقال من الوساطة الشكلية إلى مشاركة حقيقية، تُدمج المواطن في صياغة القرار، وتربط المسؤولية بالمحاسبة، والاستحقاق بالتمثيلية.

الخلاصة أن أزمة المشاركة والتمثيلية في المغرب لا تُحلّ عبر مقاربات تقنية أو دعائية، بل تتطلب إعادة تأسيس المشروع السياسي برمّته: من خلال نموذج يؤمن بالتشاركية الرقمية، بالملكية المواطنة، وبالجهوية العادلة، وبتجديد النخب من خارج

المنظومة التقليدية. فقط عبر هذا المسار يمكن استعادة الثقة، وضمان استقرار سياسي مستدام، قائم على الشرعية المجتمعية لا فقط القانونية.

الفصل الثاني: المداخل النظرية لبناء النموذج السياسي المغربي الجديد

سؤال النماذج: من أزمة الشرعي إلى إعادة هندسة العقد السياسي

في تجارب الانتقال السياسي والتحول الديمقراطي عبر العالم، برز دومًا مفهوم "النموذج السياسي" كإطار تأسيسي ينظم العلاقة بين الدولة والمجتمع، بين السلطة والشرعية، بين الحكم والمساءلة. والنموذج لا يُختزل في بُعد قانوني أو دستوري فقط، بل يشمل بنية القيم، والثقافة السياسية، ونمط توزيع السلطة، وأسلوب إنتاج القرار العمومي. ومن ثم، فإن أي أزمة تمثيلية أو شرعية في نظام سياسي، هي في جوهرها تعبير عن تصدّع في النموذج المؤسس ذاته.

غير أن النماذج السياسية ليست وصفات جاهزة أو قوالب مستنسخة من الخارج، بل هي بُنى اجتماعية–مؤسساتية تتفاعل مع السياق المحلي، والتاريخ السياسي، وثقافة الدولة، وضغوط البيئة الدولية .ولهذا، فإن بناء نموذج بديل لا يتم عبر

المحاكاة السطحية، بل من خلال إعادة هندسة دقيقة للعقد السياسي والاجتماعي، تدمج الواقع المحلي مع تطلعات المجتمع نحو المشاركة، والكرامة، والتنمية، والمواطنة الفاعلة.

في الحالة المغربية، لم يتبلور منذ الاستقلال نموذج سياسي متكامل بالمعنى المؤسساتي الكامل، بل حصل نوع من التوليف التدريجي بين ثلاث مرجعيات كبرى :الملكية الدستورية، الدولة الراعية ذات الطابع المركزي، والديمقراطية الانتخابية المحدودة في تمثيليتها وفعاليتها. هذا التوليف، الذي ساهم في ضمان الاستقرار النسبي، بلغ اليوم حدوده التاريخية والوظيفية، كما بيّنت ذلك بوضوح مؤشرات الثقة المتراجعة، خاصة لدى الشباب، الذين لم يعودوا يرون في المؤسسات القائمة أدوات فعالة للترقي أو التعبير أو التغيير.

لقد أدت التحولات الاجتماعية والديمغرافية، وتطور وسائل التعبير، والانفتاح الرقمي، وتفاقم التفاوتات المجالية والطبقية، إلى إعادة تشكيل وعي سياسي جديد في المغرب، وفرضت طرح أسئلة جوهرية حول طبيعة الحكم، وحدود السلطة، وأسس الشرعية. كما أن تداعيات العولمة، وموجات الاحتجاجات الإقليمية، والانكشاف الإعلامي، كلها عناصر تضغط في اتجاه تحول عميق في العقد السياسي الوطني، وتُعجل بالحاجة إلى

نموذج جديد يربط بين الاستقرار والانفتاح، وبين القيادة والمساءلة.

إن السؤال الجوهري اليوم لم يعد: كيف نحافظ على النموذج القائم؟ بل أصبح :كيف ننتقل إلى نموذج بديل يعيد المعنى للسياسة، ويعيد الثقة للمواطن، ويمنح المؤسسات شرعية جديدة؟ هذا النموذج ينبغي أن ينبني على ثلاث دعامات متكاملة:

1. ملكية مواطِنة تُمارس القيادة الاستراتيجية بروح تشاركية.
2. دولة قائدة للتنمية تضمن العدالة المجالية والاجتماعية.
3. ديمقراطية تشاركية–رقمية تُعيد وصل المواطن بالمجال العمومي.

إن إعادة هندسة العقد السياسي في المغرب لا تعني القطيعة مع تاريخه المؤسسي، بل تعني الانتقال من مشروعية تقليدية مُوروثة، إلى مشروعية تعاقدية مُستدامة، تُدمج طموحات الأجيال الجديدة، وتعترف بتعدد الفاعلين، وتعتمد الكفاءة كمعيار، وتُجسّد قيم المواطنة الكاملة في كل دواليب القرار.

مرجعيات نظرية لتصور سياسي جديد

مفهوم الملكية المواطِنة: نحو قيادة استراتيجية تشاركية

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بمناسبة عيد العرش ، ليوم الاثنين 29 يوليوز 2019.

"كما نحمده على الإجماع الوطني، الذي يوحد المغاربة، حول ثوابت الأمة ومقدساتها، والخيارات الكبرى للبلاد:

– وأولها : الملكية الوطنية والمواطنة، التي تعتمد القرب من المواطن، وتتبنى انشغالاته وتطلعاته، وتعمل على التجاوب معها؛

– وثانيها : الخيار الديمقراطي والتنموي، الذي نقوده بعزم وثبات.

– وثالثها : الإصلاحات العميقة، التي أقدمنا عليها، والمصالحات التي حققناها، والمشاريع الكبرى التي أنجزناها؛

وبفضل كل ذلك، تمكنا والحمد لله، من مواصلة مسيرة بناء المغرب الحديث، ومن تجاوز الصعوبات، التي اعترضت مسارنا."

تُعدّ الملكية في المغرب عنصرًا محوريًا في التوازن السياسي والمؤسساتي، وضامنة لوحدة البلاد واستقراره. غير أن التحديات الراهنة تفرض تجاوز الفهم التقليدي لوظائف الملكية، بين من يدعو إلى دور تنفيذي واسع، ومن يطالب بدور رمزي صرف. إن المقاربة الجديدة، التي نقترحها تحت مفهوم **"الملكية المواطِنة"**، تسعى إلى إعادة تموقع الملكية بصفتها فاعلًا استراتيجيًا محايدًا، ضامنًا للعدالة، وراعيًا للتنمية والتماسك المجتمعي، دون أن تكون جزءًا من التنافس السياسي أو الاختيار الحزبي.

تقوم الملكية المواطِنة على ثلاث دعامات مترابطة:

- **القرب الاجتماعي والتواصلي** :أي حضور الملكية في قضايا المواطن اليومية، ليس فقط عبر المبادرات الكبرى، ولكن عبر خطاب القرب والاستماع والاعتراف بالانتظارات المعطلة.
- **الحياد الإيجابي في الحقل الحزبي والسياسي** :من خلال ضمان التوازن بين المؤسسات، وعدم التدخل في النتائج

أو الاختيارات التمثيلية، ما يسمح بترسيخ استقلالية القرار العمومي وتطوير الثقافة الحزبية التنافسية.

- **القيادة الاستراتيجية للتنمية** :حيث تضطلع المؤسسة الملكية بوظيفة توجيهية كبرى في القضايا المصيرية (الطاقة، الماء، الاقتصاد الرقمي، السيادة الصحية والغذائية...)، دون التدخل في التدبير اليومي، مما يُعزز دور باقي الفاعلين في التنفيذ والمساءلة.

بهذا المعنى، فإن الملكية المواطِنة ليست نموذجًا وسطيًا، بل نموذجٌ ثالث يتجاوز ثنائية "الملكية التنفيذية" و"الملكية الرمزية"، ويُعيد الاعتبار للفاعلية المؤسساتية وللعقد المواطني، بعيدًا عن منطق الوصاية.

الملكية المواطِنة: نحو تحوّل في مفهوم القيادة السياسية بالمغرب

الإطار النظري للملكية المواطنة

الإطار النظري لـ **الملكية المواطَنة** (*monarchie citoyenne*)يُعد مجالًا جديدًا نسبيًا في العلوم السياسية، ويتقاطع مع مفاهيم

الشرعية السياسية المتجددة، القيادة التحويلية، الحكامة التشاركية، والمواطنة النشيطة .هذا الإطار لا يُدرس باعتباره نموذجًا جاهزًا، بل كمقاربة تحليلية تساعد على فهم تحول بعض الأنظمة الملكية التقليدية نحو نمط جديد من الحكم يقوم على:

1. القرب من المواطنين
2. الانخراط في قضاياهم اليومية
3. مساءلة الفاعلين السياسيين
4. بناء شرعية على أساس الأداء والإنجاز

فيما يلي تفصيل للإطار النظري:

المرجع المفاهيمي: من الملكية التقليدية إلى الملكية التشاركية

الملكية الكلاسيكية

ترتكز الملكية التقليدية على ثلاث ركائز أساسية في الشرعية السياسية :**المشروعية التاريخية، الشرعية الدينية، والقيادة الوراثية الرمزية** .وفقًا لماكس فيبر(Weber, 1978) ، فإن هذا النمط من الشرعية يُصنّف ضمن ما يُعرف بـ"الشرعية التقليدية"، والتي يُؤمن بها المجتمع على أساس العادات

المستمرة، والسياق التاريخي الذي يُضفي على النظام السياسي طابعًا من القداسة والامتثال الطبيعي.

في هذا النموذج، تُمارس الملكية سلطتها باعتبارها امتدادًا لشرعيات قديمة متوارثة، دون الحاجة إلى تأكيد دائم على فعاليتها أو قربها من المواطن. وهي ملكية ترتكز على الإذعان الرمزي والقبول الثقافي أكثر من اعتمادها على الأداء أو المحاسبة.

الملكية الدستورية الشكلية

مع تطور النظم الديمقراطية في أوروبا الغربية، تحوّلت العديد من الملكيات إلى نماذج دستورية تُمارس فيها السلطة التنفيذية من قبل حكومة منتخبة، بينما تحتفظ الملكية بدور رمزي وشكلي. في بلدان مثل إسبانيا، بلجيكا، أو المملكة المتحدة، أصبحت الملكية تُؤطر ضمن منظومة الفصل بين السلطات، حيث يتمثل دورها في ضمان الاستمرارية الرمزية للدولة، دون تدخل مباشر في السياسات العمومية أو الحياة الحزبية.

رغم ذلك، تظل هذه الملكيات ذات أهمية من حيث **التوازن الأخلاقي والرمزي**، حيث يُنظر إلى الملك بوصفه حَكمًا فوق

الصراعات السياسية، وضامنًا للوحدة الوطنية، وممثلًا للهوية التاريخية. غير أن هذا الدور، في المقابل، **يُبعد الملكية عن الفعل اليومي والسياسي المباشر**، مما قد يُقلص من تأثيرها العملي على القرارات المصيرية في حياة المواطن.

الملكية المواطَنة (المقترَحة)

في السياق المغربي، ومع تنامي الأزمات المرتبطة بالثقة، والتمثيلية، والفعالية السياسية، يبرز نموذج جديد ضمنيًا من خلال الخطابات الملكية، وهو ما يمكن تسميته بـ.الملكية المواطَنة .في هذا النموذج، يتحوّل موقع الملك من مجرد "*رمز للدولة*" إلى "*فاعل ضمن الدولة*"، ومن "*قائد فوق المؤسسات*" إلى "*ناقد ومراقب للأداء العمومي*"، ومن "*مرجع تاريخي*" إلى "*ضامن للمواطنة والعدالة الاجتماعية*."

هذه التمثلات لا تُعلن عن نفسها صراحة، لكنها تتبلور من خلال المواقف الملكية المتكررة التي تُحمّل المسؤولية للفاعلين العموميين، وتُعبّر عن الانشغال بالعدالة الاجتماعية، وتُمارس رقابة أخلاقية على الأداء السياسي. وهذا ما يتقاطع مع ما يسميه بعض الباحثين في الأدبيات السياسية بـ:

- الملكية القريبة (**Monarchie de proximité**): أي تلك التي تضع نفسها في صلب انشغالات المواطن اليومي، لا في برج فوقي معزول.
- الملكية الضابطة الفاعلة (**Monarchie de régulation** active): التي لا تكتفي بالرمزية بل تتدخل بفعالية لتصحيح الاختلالات في النسق السياسي والمؤسساتي.
- القيادة التحويلية(Transformational leadership): كما صاغها(1978) James Burns ، حيث لا تقتصر القيادة على التدبير بل تسعى إلى إحداث تغيير عميق في الثقافة السياسية والمؤسساتية.

في ضوء ذلك، تكتسب الملكية المواطَنة مكانتها بوصفها إطارًا مرجعيًا لإعادة بناء التعاقد السياسي في المغرب، من خلال دور مزدوج: الحضور الدستوري المؤسّسي من جهة، والانخراط المواطناتي في قضايا الإنصاف والتغيير من جهة أخرى.

من الملكية الرمزية إلى الملكية المواطِنة

يشير تتبع مضمون الخطب الملكية خلال العقد الأخير إلى تحوّل نوعي في وظيفة الملكية داخل النسق السياسي المغربي .فإذا كانت

الملكية، في مراحل سابقة، تؤدي دورًا توجيهيًا ضمنيًا وتتحرك ضمن حدود التوازن بين السلطات، فإن خطابات السنوات الأخيرة تكشف عن انخراط مباشر ومتزايد للملك في تقييم السياسات العمومية، وانتقاد أعطاب المؤسسات، والدفاع عن مصالح المواطن العادي.

هذا التحول يمكن تأطيره ضمن مفهوم حديث نسبيًا في العلوم السياسية، وهو **"الملكية المواطِنة (monarchie citoyenne)"**، أي ملكية تُمارس سلطتها الدستورية من موقع القرب والإنصات والمساءلة الأخلاقية، وليس فقط من منطلق رمزي أو تاريخي.

المؤشرات الدالة على الملكية المواطِنة في الخطب الملكية

البعد التأسيسي لمفهوم الملكية المواطِنة (خطاب العرش – 30 يوليوز 2005)

"وبقدر تمسكنا بما يميز الملكية المغربية من مشروعية دينية ودستورية، وروح شعبية، ووطنية تاريخية؛ فقد ارتقينا بها، إلى

ملكية مواطنة، من خلال ما حققناه من تطور ديمقراطي، وعمل تنموي، وتحرك ميداني. ملكية فاعلة تجسد خصوصيات الهوية المغربية، في تجاوب مع الإرادة الشعبية، والمقومات الحديثة للحكامة الجيدة، وضمان الوحدة والثقة والاستقرار اللازمة لإنجاز المشاريع الهيكلية، والاختيارات الوطنية الكبرى، بما تقتضيه من تعبئة واستمرارية، مهما كان توالي انتداب المؤسسات الدستورية » .

في خطاب العرش لسنة 2005، يعلن الملك محمد السادس لأول مرة وبشكل صريح عن مفهوم "الملكية المواطِنة"، وذلك في سياق يُؤطره التفاعل مع الإرادة الشعبية والانخراط الفعلي في مسارات التنمية والديمقراطية. فقد أكد الملك على الارتقاء بالمؤسسة الملكية من مجرد رمز إلى فاعل ميداني، يجسد خصوصيات الهوية المغربية، ويواكب تطور الدولة الحديثة في استجابتها لمتطلبات الحكامة الجيدة. هذا التأسيس النظري والعملي للمفهوم لم يكن عابرًا، بل جاء في وقت كانت فيه البلاد تشهد ديناميات إصلاحية هيكلية، مما منحه بعدًا استراتيجيًا داخل المشروع السياسي المغربي.

الدسترة وإعادة تموقع الملكية (خطاب تقديم مشروع الدستور – 2011)

المحور الأول : التكريس الدستوري للملكية المواطنة و الملك المواطن ; وذلك من خلال:

التنصيص على أن شخص الملك لا تنتهك حرمته، وعلى الاحترام والتوقير الواجب له، كملك، أمير للمؤمنين، ورئيس للدولة.

يشكل خطاب الدستور لسنة 2011 مرحلة وسيطة وحاسمة في إعادة تموقع المؤسسة الملكية ضمن هندسة النظام السياسي، من خلال إدراج مفهوم الملكية المواطنة في توجيهات صياغة النص الدستوري الجديد لسنة 2011. فبينما تم التأكيد على مكانة الملك كأمير للمؤمنين ورئيس للدولة، تمت الإشارة أيضًا إلى واجب الاحترام في سياق ملكية تستمد مشروعيتها من الدين والدستور والواقع المجتمعي. يُعزز هذا الخطاب فكرة أن الملكية المواطِنة لم تعد خيارًا سياسيا فحسب، بل صارت مبدأً مؤسسًا في البناء الدستوري الحديث للمغرب، ما يفتح المجال أمام ملكية فاعلة لكنها خاضعة لمنطق الفعالية والربط بالنتائج، وليس فقط للشرعية التاريخية.

التفعيل العاطفي والإنساني للمفهوم (خطاب العرش – 29 يوليوز2019)

«ويعلم الله أنني أتألم شخصيا، ما دامت فئة من المغاربة، ولو أصبحت واحدا في المائة، تعيش في ظروف صعبة من الفقر أو الحاجة.

لذلك، أعطينا أهمية خاصة لبرامج التنمية البشرية، وللنهوض بالسياسات الاجتماعية، والتجاوب مع الانشغالات الملحة للمغاربة.

وكما قلت في خطاب السنة الماضية، فإنه لن يهدأ لي بال، حتى نعالج المعيقات، ونجد الحلول المناسبة للمشاكل التنموية والاجتماعية.»

بعد حوالي 14 سنة من التأصيل المفاهيمي، يُجسّد خطاب العرش لسنة 2019 تطورًا جديدًا في تمثل الملكية المواطِنة، من خلال تبنٍّ واضح للغة وجدانية تُقرّب المؤسسة الملكية من المواطن العادي. ففي لحظة بالغة الدلالة، يصرّح الملك بأنه "يتألم شخصيًا" لمعاناة فئة من المغاربة، ما يعكس تحولًا في الخطاب الملكي من موقع التوجيه العمومي إلى التعبير عن شعور

مشترك يعزز الثقة والتعاطف. هذه المقاربة العاطفية لا تُخفي الطابع العملي، إذ تليها دعوة صريحة لتجاوز معيقات التنمية والنهوض بالسياسات الاجتماعية، مما يُظهر تمسك الملكية بدورها في الحماية الاجتماعية وتقاسم القلق مع المجتمع، بعيدًا عن منطق التقديس أو المسافة الرمزية.

إعادة تعريف الشرعية الملكية: من المشروعية التاريخية إلى شرعية القرب

تُعتبر الملكية المغربية من أقدم الملكيات المستمرة في العالم العربي والإسلامي، وتستند شرعيتها على التاريخ والدين والوطنية. غير أن الخطب الملكية الأخيرة تضيف بُعدًا رابعًا لهذه الشرعية، يتمثل في:

شرعية القرب، التفاعل، والإنصات

وهي شرعية تُبنى من خلال ما يسميه البعض بـ *Leadership transformationnel*، أي زعامة تُنتج رمزية جديدة من خلال مواقف متجددة، وخطاب نقدي داخلي، وارتباط عضوي بالواقع.

الملكية المواطِنة كأساس للنموذج السياسي الجديد

يُبرز هذا التوجّه نحو الملكية المواطِنة إمكانية تأسيس نموذج سياسي بديل، قوامه:

الوظيفة السياسية	في النموذج التقليدي	في نموذج الملكية المواطِنة
العلاقة بالمؤسسات	قيادة رمزية وإشراف فوقي	تقييم مباشر، تحميل مسؤولية
العلاقة بالمواطنين	رمزية تاريخية ودينية	تمثيل وجداني، إنصات وتفاعل
الشرعية	شرعية التاريخ والدين	شرعية القرب، الإنجاز، والاستجابة
الأفق الإصلاحي	توجيه عام	دفع ملموس نحو تجديد النموذج السياسي

إن مفهوم الملكية المواطِنة، كما يتجلى في الخطب الملكية، لا يُمثل فقط تطورًا في طريقة ممارسة السلطة، بل مقدمة ضرورية لبناء تعاقد سياسي جديد يتجاوز الشكلانيات الانتخابية، ويعيد تأسيس الدولة المغربية على قواعد الفعالية، القرب، والمحاسبة. وفي هذا الإطار، فإن الخطب الملكية لا تدعو فقط إلى تجديد

النخب، بل إلى تجديد العلاقة بين الملكية والمجتمع على أسس مواطِنية شاملة، تُؤسس للنموذج السياسي المغربي المستقبلي.

الدولة القائدة للتنمية: نحو اقتصاد منتج وعدالة مجالية

تُعدّ نظرية **"الدولة التنموية "** أحد أهم الإسهامات في الفكر السياسي–الاقتصادي المعاصر، وقد برزت بوضوح في تجارب آسيا (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان...) ثم في إفريقيا (رواندا، إثيوبيا قبل الحرب). تُركّز هذه النظرية على دور الدولة كمحرك أساسي للتنمية، من خلال توجيه الاقتصاد، ورسم الأولويات الوطنية، وتطوير مؤسسات فعالة مستقلة عن الولاءات الزبونية.

من خصائص هذه الدولة:

- توجيه السياسات الصناعية والتعليمية نحو القطاعات المستقبلية؛
- خلق تحالف تنموي بين الدولة والمقاولة؛
- بناء جهاز إداري كفؤ ونزيه؛
- الاعتماد على أهداف استراتيجية وليس فقط تدبيرية.

في المغرب، لا يمكن استنساخ هذا النموذج كما هو، نظرًا لاختلاف البنيات والسياقات، لكن يمكن تكييفه في إطار ثلاثية متكاملة:

- ملكية مواطِنة تقود الاستراتيجية التنموية الكبرى،
- جهوية متقدمة تعيد توزيع السلطة والثروة،
- حكامة رشيدة تقوم على ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتصفية منطق الريع.

بهذا التكييف، يُمكن أن تتحول الدولة المغربية إلى دولة محفّزة ومُمكنة وقائدة للتنمية، تضمن الاستقرار عبر العدالة، وتستثمر في رأس المال البشري والمجالي بشكل استراتيجي.

الديمقراطية التشاركية–الرقمية: من التمثيل إلى المشاركة المستمرة

في ظل تراجع فعالية الديمقراطية التمثيلية الكلاسيكية، وصعود التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، برزت نماذج جديدة للمشاركة السياسية، تقوم على دمج المواطن في مراحل السياسات العمومية كافة، وليس فقط في التصويت الدوري.

يُعدّ هذا التحول نحو الديمقراطية التشاركية–الرقمية رافعة أساسية لتجديد الثقة وبناء شرعية جديدة.

ترتكز هذه الديمقراطية على:

- **المشاركة المستمرة** :عبر المنصات الرقمية المفتوحة لإبداء الرأي، التصويت على المقترحات، أو تتبع المشاريع؛
- **الشفافية والبيانات المفتوحة** :تُمكّن المواطن من تقييم الأداء، وتفكيك منطق الغموض والولاءات المغلقة؛
- **إدماج الفئات المُهمشة** :خاصة الشباب، النساء، وساكنة المناطق القروية، عبر أدوات رقمية سهلة الوصول، وإدماجهم في دينامية القرار العمومي.

هذا النموذج يتطلب تحولًا ثقافيًا وإداريًا، من السلطة المغلقة إلى الفضاء التواصلي، ومن البيروقراطية العمودية إلى شبكات التعاون والمساءلة التفاعلية.

تجارب مقارنة: دروس من تونس، رواندا، والحكامة الذكية

تونس: ديمقراطية تمثيلية بدون نجاعة سياسية

منذ ثورة 2011، شهدت تونس انتقالًا ديمقراطيًا مهمًا تُوّج بدستور 2014، وانتخابات ديمقراطية وتعدد حزبي واسع. غير أن هذا الانتقال، رغم شرعيته الشكلية، لم ينجح في إنتاج سياسات عمومية فعالة، ولا في معالجة المشكلات البنيوية المرتبطة بالبطالة، والفساد، والتفاوتات الجهوية.

حسب(2015) Hibou ، فإن النموذج التونسي بعد الثورة ظل حبيس منطق التوافق النخبوي، وافتقر إلى أدوات تنفيذ ناجعة، مما أدى إلى انفصام بين التمثيلية والمردودية.

دلالة مقارنة للمغرب:

بينما تفتقر تونس إلى مركز قرار قوي قادر على فرض الإصلاحات، يتمتع المغرب بثبات مؤسساتي يُمكن استثماره لبناء نموذج أكثر فعالية، بشرط تجاوز أزمة الوساطة والمشاركة السياسية الشكلية.

رواندا: شرعية الأداء والتخطيط السلطوي

منذ نهاية الإبادة الجماعية، تبنّت رواندا بقيادة بول كاغامي نموذجًا سياسيًا قائمًا على "شرعية الأداء (performance) " (legitimacy). تم تقليص التعددية الحزبية إلى حدها الأدنى، مقابل تسريع وتيرة التنمية، وبناء إدارة فعالة، واستخدام مكثف للتكنولوجيا في الحكم.

حسب Straus & Waldorf (2011) ، فإن رواندا تمثل نموذجًا لـ"الاستبداد التنموي (developmental authoritarianism) "، حيث تُغلب الفعالية على الديمقراطية.

دلالة مقارنة للمغرب:

بينما يُحافظ المغرب على توازن بين الملكية التعددية والاستقرار، فإن دروس رواندا تُظهر كيف يُمكن لبنية مركزية قوية أن تحقق مكاسب تنموية، لكن بشرط الحذر من التضييق المفرط للحريات.

الحكامة الذكية: دروس من إستونيا وسنغافورة

تشكل "الحكامة الذكية" نموذجًا بديلًا يقوم على الرقمنة، الشفافية، والمشاركة القائمة على البيانات .في إستونيا، استطاعت الدولة أن تبني منظومة رقمية شاملة تتيح للمواطنين التفاعل مع المؤسسات عبر الإنترنت، مما عزز الشفافية وسهّل الخدمات.

أما في سنغافورة، فقد نجحت الدولة في ربط التخطيط طويل الأمد بالكفاءة الإدارية، مع الحفاظ على مستوى عالٍ من الأداء الاقتصادي، رغم نظامها السياسي شبه السلطوي.

حسب(2019) Kattel & Mergel ، فإن الحكامة الذكية تجمع بين فعالية التكنولوجيا ورؤية الدولة، ما يفتح المجال أمام نماذج حكم هجينة تمزج بين السلطة والمشاركة الذكية.

دلالة مقارنة للمغرب:

تمتلك المملكة المغربية مؤهلات رقمية صاعدة، لكنها تحتاج إلى دمج الرقمنة داخل منطق سياسي جديد يضمن حكامة ذكية وشفافة وشاملة، وليس مجرد تحوّل إداري.

دروس مقارنة: مسارات متباينة، أسئلة مشتركة

النموذج	المشاركة	الفعالية	الشرعية	الإكراهات
تونس	تعددية حزبية	ضعيفة	ديمقراطية انتخابية	هشاشة المؤسسات، بطء الإنجاز
رواندا	محدودة	عالية	شرعية الأداء	تضييق سياسي، غياب تعددية حقيقية
إستونيا / سنغافورة	عبر التكنولوجيا	عالية	كفاءة مؤسسية + رقمنة	مركزية القرار، مخاطر على الحريات
المغرب	مشاركة غير متوازنة	متوسطة (تفاوت جهوي)	ملكية إصلاحية	ضعف الوساطة، بطء التنفيذ، فقدان الثقة

خلاصة القسم المقارن

تكشف هذه التجارب أن الشرعية السياسية لم تعد تكفي وحدها، بل أصبحت مقترنة بقدرة الدولة على الإنجاز، الشفافية، وتفعيل قنوات المشاركة. المغرب، بخصوصيته

التاريخية والدستورية، قادر على بناء نموذج سياسي "هجيني" يجمع بين استقرار المؤسسة الملكية، ونجاعة التخطيط، ورقمنة المشاركة، شرط إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة على أسس الكفاءة، المسؤولية، والمحاسبة.

خصوصيات السياق المغربي: محددات التصميم

ثقل المؤسسة الملكية بوصفها مرجعية ضامنة وقائدة،

تشكل المؤسسة الملكية في المغرب الركيزة المركزية للنظام السياسي والمؤسساتي، باعتبارها ضامنة لوحدة الدولة واستمراريتها، ومرجعية رمزية وتاريخية تحظى بشرعية دينية ودستورية متجذرة. لكن دورها لا يقتصر على البعد الرمزي فقط، بل يمتد إلى توجيه السياسات الكبرى ومواكبة التحولات الاستراتيجية للبلاد، لا سيما في مراحل الأزمات أو التعثر المؤسساتي، ما يجعلها حاضرة بقوة في المجال العمومي الوطني.

هذا الثقل السياسي–الرمزي يجعل من المؤسسة الملكية عنصرًا تأسيسيًا لا يمكن تجاوزه في أي تصور لنموذج سياسي جديد

بالمغرب. فالحديث عن إعادة هندسة العقد السياسي لا يمكن أن يتم دون استحضار طبيعة النظام الملكي، ومكانته في التوازنات الكبرى، ووظائفه في ضبط المسارات التنموية والسياسية. غير أن تمركز هذا الثقل يطرح أيضًا تحديات تتعلق بمدى فعالية باقي المؤسسات، وما إذا كانت قادرة على القيام بأدوارها في ظل هذا الحضور المركزي.

وعليه، فإن التحدي اليوم لا يكمن في تقليص دور الملكية، بل في تحويل هذا الدور من "فاعل وحيد" إلى "مُيسّر للفاعلية المؤسساتية"، من خلال ترسيخ نموذج "الملكية المواطِنة" القادرة على الجمع بين القيادة الاستراتيجية والحياد الإيجابي. فبدلاً من أن تحل الملكية محل المؤسسات الحزبية أو التمثيلية، يُفترض أن تُصبح رافعة تعزز استقلاليتها، وتُحفز كفاءتها، وتُوجّهها ضمن رؤية مندمجة تُراعي التوازن بين السلطة والمساءلة.

بهذا المعنى، فإن إدماج المؤسسة الملكية في أي نموذج سياسي جديد يجب أن يتم وفق منطق مزدوج: الاعتراف بخصوصيتها التاريخية والسياسية كضامن للوحدة والاستمرارية، من جهة؛ وتحويل هذه الخصوصية إلى رافعة لدينامية ديمقراطية ومؤسساتية أوسع، من جهة أخرى. وهو ما يتطلب بناء ثقة متبادلة بين الملكية وباقي الفاعلين السياسيين، وتحفيز انتقال

تدريجي نحو حكامة تُعيد توزيع الأدوار ضمن تعاقد سياسي جديد، أكثر نجاعة وشمولًا.

ضعف الأحزاب التقليدية ومحدودية تمثيليتها،

تُعتبر الأحزاب السياسية بمثابة القنوات الأساسية للوساطة بين الدولة والمجتمع، ووسيلة لتنظيم المشاركة الشعبية وصياغة التوجهات العمومية. غير أن الواقع المغربي يكشف عن أزمة بنيوية في الجسم الحزبي، تتمثل في تآكل المصداقية، وغياب التجديد النخبوي، وتراجع دورها في تأطير المواطنين والدفاع عن قضاياهم بشكل ملموس.

لقد ساهمت عدة عوامل في إضعاف الثقة في الأحزاب، من أبرزها هيمنة منطق الزبونية والانتهازية السياسية على حساب الكفاءة والاستحقاق، بالإضافة إلى تكرار الوجوه والغياب شبه التام لتداول حقيقي على القيادة. كما أن التموقع الغامض للأحزاب داخل المعادلة السلطوية، واختلال توازن القوى، جعلاها تُفقد المواطن الإحساس بجدوى العمل السياسي.

من نتائج ذلك، برزت حالة من اللامبالاة السياسية، والعزوف الانتخابي، والنفور من المشاركة المؤسساتية، لا سيما لدى فئة

الشباب، التي لم تعد ترى في الأحزاب أدوات للتغيير، بل امتدادًا لبنية مغلقة لا تعبر عنها. الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين النخب الحزبية والقاعدة المجتمعية، وولّد ما يمكن وصفه بـ"القطيعة التمثيلية."

ضمن هذا السياق، فإن النموذج السياسي الجديد مدعو إلى إعادة تعريف دور الأحزاب، سواء من خلال إصلاحات قانونية تفرض الشفافية والنجاعة، أو عبر ربط التمويل العمومي بالأداء الفعلي والتجديد الديمقراطي الداخلي. كما ينبغي تشجيع بروز فاعلين سياسيين جدد، واحتضان مبادرات سياسية مستقلة تعبّر عن ديناميات المجتمع الصاعد.

تنوع الجهات والتفاوتات المجالية

يمتاز المغرب بتنوع جغرافي وبيئي ومجالي كبير، من المناطق الجبلية إلى السواحل، ومن المدن الكبرى إلى القرى النائية، وهو تنوع يُفترض أن يُشكّل مصدر غنى للنموذج التنموي والسياسي. لكن هذا التنوع لم يُقابل بعدالة في توزيع الاستثمارات والخدمات، مما جعل التفاوتات المجالية أحد أبرز عوامل الشعور بالحيف والإقصاء.

فالكثير من الجهات، خاصة في الأطلس والمناطق الشرقية والجنوبية الداخلية، تعاني من ضعف في البنيات الأساسية، وتراجع فرص الشغل، وغياب الخدمات العمومية ذات الجودة. هذا الوضع يُفضي إلى إحساس جماعي بـ"اللاعدالة المجالية" و"الإقصاء البنيوي"، ويُغذي موجات الهجرة الداخلية والخارجية، ويُعمّق التفاوتات الاجتماعية.

تنعكس هذه الاختلالات المجالية بشكل مباشر على ثقة المواطنين في الدولة ومؤسساتها، إذ يُنظر إلى السياسات العمومية على أنها مركزية، غير منصفة، ولا تراعي خصوصيات المجالات. وبالتالي، يصبح البُعد المجالي جزءًا من المسألة السياسية، لا فقط التنموية، ويستلزم إعادة بناء العلاقة بين المركز والجهات.

لذلك، يُعد النموذج الجديد مطالبًا بتفعيل فعلي لورش الجهوية المتقدمة، ليس فقط على مستوى الإعلانات، بل من خلال تحويل الصلاحيات والموارد، وتعزيز قدرات الجماعات الترابية، وربط السياسات المحلية بالخصوصيات الثقافية والبيئية والاقتصادية لكل جهة.

فتوة المجتمع وقوة الضغط الجيلي

يُعتبر المجتمع المغربي مجتمعًا شابًا بامتياز، حيث تُشكّل الفئة العمرية أقل من 35 سنة أكثر من نصف السكان. هذه التركيبة الديمغرافية تمنح المغرب إمكانات هائلة من حيث الحيوية، والإبداع، والانخراط في المستقبل، لكنها تُطرح اليوم كمعطى ضاغط في ظل تآكل القنوات التقليدية للإدماج السياسي والاقتصادي.

فالشباب المغربي يعاني من معدلات بطالة مرتفعة، وهشاشة اجتماعية متزايدة، وتدهور في جودة التعليم والتكوين. كما يشعر بغربة متزايدة تجاه المؤسسات الحزبية والتمثيلية، ما يُنتج حالة من الاغتراب السياسي، والتعبير عن الاحتجاج بوسائل غير تقليدية مثل المقاطعة أو الهجرة أو الفعل الرقمي.

إضافة إلى ذلك، هناك تحوّل في منظومة القيم والتطلعات، حيث أصبح الشباب أكثر ارتباطًا بالقيم العالمية (الحرية، الكرامة، العدالة) وأقل تسامحًا مع الاستبداد الرمزي أو العنف المؤسساتي. وهو ما يُنتج نوعًا من التوتر الخفي بين أجيال القرار وأجيال المستقبل.

لذا، فإن النموذج السياسي الجديد لا يمكن أن ينجح بدون إدماج فعلي للشباب، عبر آليات المشاركة الرقمية، والديمقراطية التشاركية، والتمكين المحلي، وتخصيص سياسات عمومية ذات بعد جيلي. فالضغط الديمغرافي قد يتحول إلى فرصة تنموية إذا تمت قراءته بعقلية استشرافية.

5. الهشاشة المؤسساتية على مستوى الثقة والأداء

في السنوات الأخيرة، أضحت الثقة في المؤسسات المغربية تتآكل بشكل متسارع، خصوصًا تلك المعنية بالتمثيل السياسي والخدمات العمومية. فرغم التعديلات الدستورية وتوسيع هامش الحريات، إلا أن الأداء المؤسساتي ظل يعاني من طابع بيروقراطي، وانفصال عن الواقع المجتمعي، وغياب آليات فعالة للتفاعل مع انتظارات المواطنين، ما أفرز شعورًا واسعًا بالإحباط والتذمر.

استطلاعات الرأي، خصوصًا تلك التي أنجزها معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية، أظهرت أن نسبة معتبرة من الشباب المغربي لا ترى في البرلمان، أو الحكومة، أو المجالس المنتخبة أدوات فعالة لحل مشاكلها أو التعبير عن مطالبها. هذا ما جعل المؤسسة الوحيدة التي تحافظ على قدر عالٍ من الثقة هي

المؤسسة الملكية، وهو مؤشر يعكس اختلالًا في التوازن المؤسساتي، ويُضعف مبدأ توزيع السلطات.

يتجلى هذا الاختلال في ظواهر ملموسة: غياب الاستباقية في القرار العمومي، ضعف آليات التنفيذ، التكرار المفرط للبرامج دون تقييم أو تعديل، وافتقار الإدارات المحلية للكفاءة والموارد. بل إن الكثير من المبادرات الملكية تظل رهينة بطء تفعيلها على المستوى التنفيذي، ما يؤكد أن الأزمة ليست في الرؤية، بل في القنوات الوسيطة والمكلفة بالترجمة الميدانية للخيارات الكبرى.

بناءً عليه، فإن تجاوز هذه الهشاشة لا يتم عبر خطاب الإصلاح وحده، بل من خلال إعادة بناء نموذج مؤسساتي يستند على الفعالية، الرقابة، والشفافية، ويُعيد الاعتبار للمحاسبة المؤسساتية والتقييم الدوري، مع فتح فضاءات جديدة للمشاركة الشعبية والمجتمعية، خاصة في زمن التحولات الرقمية والانتظارات المتسارعة.

تأثيرات الإقليم على اختيارات الدولة

المغرب ليس جزيرة معزولة، بل هو جزء من فضاء إقليمي شديد التعقيد والتداخل، يمتد من الساحل والصحراء، إلى المتوسط

وغرب إفريقيا. هذه الجغرافيا المتعددة الأبعاد تُنتج تحديات أمنية واقتصادية متداخلة، وتفرض على الدولة المغربية خيارات استراتيجية لا تُبنى فقط على الداخل، بل على معادلات التوازن والتأثير الإقليمي.

ففي الجنوب، يشكّل الساحل منطقة هشّة، تعاني من تمدد الإرهاب، وتفكك الدولة، وصراعات النفوذ بين القوى الكبرى. أما في الشمال، فإن المتوسط يُمثل فضاء ضغط سياسي ومجتمعي كبير، بحكم الهجرة، والتعاون الأمني، وتقلبات العلاقات مع أوروبا. وفي العمق الإفريقي، تراهن الرباط على توسيع نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي، من خلال استراتيجيات مثل العودة إلى الاتحاد الإفريقي، والربط الطاقي والبنكي.

غير أن هذه التوجهات الإقليمية، وإن كانت طموحة، تضع الدولة أمام تحديات مزدوجة: الحفاظ على الاستقرار الداخلي من جهة، ومواكبة التحولات الخارجية من جهة ثانية، خاصة في ظل أزمات المناخ، الهجرة، الأمن الغذائي، والتقلبات الجيوسياسية. فاختيارات المغرب في هذا السياق لا يمكن أن تظل ظرفية أو استجابة سريعة، بل تحتاج إلى نموذج سياسي قادر على الاستشراف، والتنسيق، والتفاعل الذكي.

لذلك، فإن النموذج السياسي الجديد يجب أن يتأسس على رؤية منفتحة جيوسياسيًا، تجعل من العمق الإفريقي خيارًا استراتيجيًا، ومن المتوسط منصة للتعاون، ومن الساحل مجالًا للاستقرار المشترك. كما يجب أن يُعبّر هذا النموذج عن القدرة على التكيف مع التحولات العالمية، دون فقدان للهوية السياسية أو للمسؤولية الداخلية في تأمين النمو، العدالة، والسيادة.

نحو تصور متكامل: من تشخيص الأزمة إلى بناء البديل

لقد أبان تحليل السياق الوطني، كما أبرزته نتائج الدراسات الميدانية واستطلاعات الرأي التي قادها معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية، أن النموذج السياسي المغربي بصيغته الحالية قد بلغ حدوده التاريخية والوظيفية .لم يعد الأمر يقتصر على بعض الاختلالات الجزئية في الأداء المؤسساتي أو التواصل السياسي، بل أصبح يتعلق بأزمة أعمق، تمس بنية الشرعية، وطبيعة التمثيل، وأفق المشروع الوطني برمّته.

في مواجهة هذا التآكل التدريجي في الثقة، وتفاقم مظاهر الإقصاء السياسي والاقتصادي، وازدياد الفجوة بين الدولة

والمجتمع، يطرح معهد الدراسات ضرورة الانتقال من منطق "إصلاح الآليات" إلى منطق "إعادة هيكلة النموذج السياسي نفسه ."فالإصلاحات الإجرائية، مهما كانت ضرورية، لا تكفي في غياب تصور منسجم يعيد تحديد أدوار الفاعلين، ويؤسس لتوازن جديد بين القيم السيادية ومتطلبات الحكامة.

ومن هذا المنطلق، يقترح المعهد تصورًا متكاملًا للنموذج السياسي الجديد، ينبني على مدخل مزدوج يستوعب الخصوصيات التاريخية للمملكة، دون أن يغفل الديناميات المجتمعية المتغيرة، والرهانات الجيوسياسية والإقليمية. هذا المدخل يقوم على الفصل العضوي بين مستويين: المرتكزات السيادية، والمرتكزات الحاكمة، مع التأكيد على ترابطهما الوظيفي ضمن رؤية استراتيجية متقدمة.

أولًا: المرتكزات السيادية

المرتكزات السيادية تُشكّل العمود الفقري لكل بناء سياسي مشروع ومستقر، وتشمل بالأساس:

1. الملكية المواطِنة :وهي تصور يتجاوز الثنائية التقليدية بين "الملكية التنفيذية" و"الملكية الرمزية"، نحو ملكية

حديثة تُمارس دورًا توجيهيًا واستراتيجيًا، دون أن تُصادر الفعل المؤسساتي، بل تُحَفّزه وتمكّنه. هذا النموذج يُؤسس لتوازن جديد بين السلطة والفعالية، بين الشرعية التاريخية والنجاعة المؤسساتية.

2. وحدة التراب الوطني :ليست مجرد معطى جغرافي، بل اختيار سيادي عميق، يحدد أولويات الدولة في مواجهة التحديات الخارجية (الساحل، الصحراء، المتوسط...)، ويمنح النموذج السياسي مشروعيته في صون الاستقرار والوحدة، ومواجهة المخاطر الأمنية والإقليمية.
3. الأولويات الوطنية الكبرى :وهي الرهانات التي لا تحتمل التسييس أو التنازع الحزبي، مثل الأمن الغذائي، السيادة الطاقية، الأمن الرقمي، الابتكار التكنولوجي، العدالة الاجتماعية، وتماسك الهوية الوطنية. يجب أن تُحدّد هذه الأولويات ضمن رؤية شمولية تُنَسّقها الدولة، ويُفعّلها الفاعلون المؤسساتيون والمجتمع المدني.

ثانيًا: المرتكزات الحاكمة

أما المرتكزات الحاكمة، فهي الجوانب العملية التي تُحوّل التوجهات السيادية إلى سياسات ملموسة تُعيد الاعتبار للفاعلية والديمقراطية:

1. الدولة القائدة للتنمية :النموذج المقترح لا يقوم على دولة محايدة أو متراجعة، بل على دولة مبادِرة، تستثمر في البنية التحتية، توجه الرأسمال نحو القطاعات ذات الأولوية، وتضمن التوازن بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. دولة تمتلك رؤية صناعية، واستراتيجية رقمية، وآليات تنفيذ ناجعة.
2. الديمقراطية التشاركية–الرقمية :ما بعد ديمقراطية الصندوق، يقتضي تطوير أدوات جديدة للمشاركة الفعلية في صناعة القرار، عبر منصات تفاعلية، وبيانات مفتوحة، وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، بما يُتيح إشراك المواطنين – وخاصة الشباب والنساء – في تتبع السياسات، وتقييم أدائها، وتقديم المقترحات.
3. العدالة المجالية :لم تعد مسألة الإنصاف الترابي ترفًا أو مطلبًا جهويًا فحسب، بل أصبحت شرطًا لدوام الدولة

ذاتها. النموذج الجديد يجب أن يُعيد توزيع الاستثمارات والخدمات وفق معيار الإنصاف لا فقط الجدوى الاقتصادية، بما يُحقق إدماجًا حقيقيًا للجهات المهمّشة في المشروع الوطني.

4. الذكاء العمومي :وهو مفهوم جديد يُحيل على القدرة الجماعية للدولة على اتخاذ قرارات مبنية على البيانات، والاستباق، والتخطيط بعيد المدى. الذكاء العمومي يعني بناء بيروقراطية عالية الكفاءة، ذات قدرات تحليلية، منفتحة على التقييم، وقادرة على الاشتغال بشكل أفقي عابر للقطاعات.

هذا التصور المزدوج – السيادي/الحاكِم – لا يروم القطيعة مع تقاليد الدولة المغربية، بل يُعيد تأهيلها على ضوء التحولات العميقة التي يعرفها العالم والمجتمع المغربي معًا .وهو ما سيكون موضوع تفصيل موسع في القسم الثالث :مواصفات النموذج السياسي المغربي الجديد.

الفصل الثالث: مواصفات النموذج السياسي المغربي الجديد

خصائص عامة للنموذج المقترح

يشكّل النموذج السياسي الجديد، الذي يقترحه معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية، استجابة استراتيجية للأزمة البنيوية التي يعرفها النظام السياسي المغربي حاليًا، ويهدف إلى الانتقال نحو نموذج متماسك وقادر على مواجهة تحديات المستقبل. ولهذا، فإنه يقوم على أربع خصائص كبرى، تعكس رؤية واضحة لمفهوم الحكم، والعلاقة بين المؤسسات والمجتمع، وتحدد بشكل ملموس شروط نجاحه واستدامته.

نموذج ذو شرعية مزدوجة: تاريخية–مستقبلية

ينطلق النموذج السياسي الجديد من اعتراف واضح بشرعية الدولة المغربية التاريخية ورمزية المؤسسة الملكية، كضامن للوحدة والاستمرارية والتماسك الوطني. لكنه لا يكتفي بهذه الشرعية التقليدية، بل يضيف إليها شرعية مستقبلية، تنبع من فعالية الإنجاز، وجودة الأداء، وقدرة الدولة على التفاعل

والاستجابة السريعة للتحديات المستجدة. هذه الثنائية في الشرعية تتيح للنموذج الجديد استثمار قوة الماضي في بناء المستقبل، وتحصين نفسه ضد أزمات الشرعية والتمثيلية.

نموذج إدماجي لا إقصائي: يُعيد بناء الثقة مع الشباب والجهات

تؤكد التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب ضرورة إعادة بناء النموذج السياسي على قاعدة الإدماج بدل الإقصاء .فلا يمكن تحقيق أي نجاح مستدام دون مشاركة حقيقية وفعّالة للشباب، والنساء، والفئات المهمشة، والمناطق النائية. ويقترح النموذج الجديد لهذا الغرض اعتماد أدوات رقمية وفضاءات تشاركية وآليات محلية للإدماج، بما يُحوّل الشباب من فئة مستبعدة إلى قوة محركة، ويجعل الجهات من مجرد أطراف هامشية إلى مراكز فاعلة في إنتاج القرار الوطني.

نموذج مرن وتفاعلي: قادر على التكيف مع التحولات الداخلية والخارجية

إن قدرة النظام السياسي على الصمود لا تتعلق فقط بصلابته البنيوية، بل كذلك بقدرته على التكيف المرن مع التحولات،

داخليًا وخارجيًا. ولهذا، يُقترح أن يكون النموذج الجديد ديناميكيًا وتفاعليًا، يستند على رؤية استراتيجية واضحة، مع الاحتفاظ بهوامش مناورة عالية تتيح له استباق التحديات، والتأقلم مع التطورات العالمية مثل التحولات المناخية، الأزمات الاقتصادية، التغيرات الجيوسياسية، وتداعيات الثورة الرقمية.

نموذج متجذر في الهوية، ومنفتح على الذكاء الاستراتيجي والتكنولوجي

يقوم النموذج السياسي المقترح على التجذر في الهوية الوطنية المغربية بتنوعها الثقافي واللغوي والديني، لكنه في الوقت ذاته منفتح بشكل واسع على إدماج التقنيات الجديدة، والتكنولوجيا الرقمية، والذكاء الاصطناعي في صناعة القرار العمومي وتدبير الشأن العام. هذه الخاصية المزدوجة تضمن الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي والثقافي، وتوفر للنموذج الجديد آليات معاصرة قادرة على تحقيق نقلة نوعية في أداء الدولة وفعالية مؤسساتها.

دعائم السيادة المؤسِّسة

في سياق إعادة بناء النموذج السياسي المغربي، تبرز دعائم السيادة المؤسِّسة كمكوّن جوهري يُحدد الهوية السياسية للدولة، ويؤسّس لقواعد عمل المؤسسات في إطار مرجعي واضح. يتعلق الأمر هنا بعناصر السيادة التي تُعتبر ثوابت استراتيجية للدولة، ويُشكّل الحفاظ عليها وتعزيزها شرطًا مسبقًا لأي انتقال سياسي ناجح وآمن.

الملكية المواطِنة: القيادة الاستراتيجية والتنظيمية دون الوصاية العمودية

تُعد المؤسسة الملكية ركيزة أساسية في التاريخ السياسي المغربي، لكنها اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالانتقال نحو نموذج "الملكية المواطِنة". يقوم هذا التصور الجديد على إعادة تعريف علاقة المؤسسة الملكية بالمجتمع وبالمؤسسات الأخرى، إذ تتجاوز الملكية الدور الرمزي والتقليدي من جهة، وتتخلى عن الدور التنفيذي المباشر من جهة أخرى، لتتحول إلى قيادة استراتيجية وتوجيهية تُعزّز الفعالية المؤسساتية، دون ممارسة وصاية عمودية أو مباشرة على باقي الفاعلين.

الملكية المواطِنة بذلك تصبح ضامنًا للتوازن المؤسساتي، وتوجّه الرؤية الوطنية الكبرى، وتراقب ضمان تطبيقها، دون أن تحل محل المؤسسات الأخرى في مهامها اليومية، مما يسمح بمساحات أكبر من الاستقلالية والفعالية لكافة أجهزة الدولة.

وحدة التراب الوطني والاختيارات الوطنية الكبرى كأولوية فوق حزبية

تشكّل وحدة التراب الوطني مبدأً غير قابل للمساومة أو التفاوض، وتحتل مكانة استراتيجية في التصور الجديد للنموذج السياسي المغربي. ويعني ذلك عمليًا تعزيز السيادة الترابية ليس فقط في بعدها الأمني أو العسكري، ولكن أيضًا في أبعادها الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والثقافية.

إلى جانب ذلك، تصبح الاختيارات الوطنية الكبرى في المجال الاقتصادي والاجتماعي، مثل تحقيق السيادة الغذائية والطاقية والصحية والتكنولوجية، رهانات تتجاوز المنطق الحزبي، لتكون جزءًا من مسؤولية الدولة ككل، بغض النظر عن التغيرات السياسية أو الانتخابية. وبهذا تتحول هذه الأولويات إلى ثوابت سيادية وطنية، تُشكّل قاعدة مشتركة ومرجعية استراتيجية عابرة للانقسامات الحزبية أو السياسية.

الثوابت الدستورية والمرجعية الإسلامية والهوية الوطنية الجامعة

في سياق تعدد التحولات العالمية والإقليمية، تصبح الثوابت الدستورية والمرجعية الإسلامية المعتدلة والهوية الوطنية الجامعة ضمانة للحفاظ على تماسك الدولة والمجتمع. الدستور هنا لا يمثل فقط نصًا قانونيًا، بل إطارًا مرجعيًا لتحديد قواعد اللعبة السياسية، وتنظيم العلاقات بين المؤسسات، وضمان حقوق المواطنين، وتحديد هوية الدولة في إطار واضح لا لبس فيه.

كما أن المرجعية الإسلامية المعتدلة تُعد عنصرًا مركزيًا في تحديد هوية الدولة والمجتمع، من خلال تعزيز قيم التسامح والتعددية واحترام الحريات الأساسية، ما يسمح بالحفاظ على التماسك الاجتماعي والثقافي في وجه المخاطر الخارجية والداخلية.

في السياق ذاته، تشكل الهوية الوطنية الجامعة رافعة استراتيجية للتناغم المجتمعي، إذ تقوم على إدماج كافة المكونات الثقافية واللغوية والإثنية في إطار وطني منسجم ومتماسك، يسمح ببناء مستقبل مشترك، يعزز الشعور بالانتماء الوطني، ويُجنب المغرب مخاطر التفكك أو الانقسام.

الدولة القائدة للتنمية

في سياق النموذج السياسي الجديد الذي يقترحه معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية، تبرز فكرة "الدولة القائدة للتنمية (Developmental State) "كمفهوم أساسي يعيد تحديد دور الدولة المغربية في الاقتصاد والتنمية. ينطلق هذا النموذج من تجارب دولية ناجحة، لكنه يأخذ في الاعتبار الخصوصية التاريخية والمؤسساتية والثقافية للمغرب، لبناء دولة قادرة على توجيه وتنسيق وإحداث التغيير التنموي المنشود.

من الدولة الراعية إلى الدولة الممكنة والمحفزة

تاريخيًا، تأسس دور الدولة المغربية على مفهوم "الدولة الراعية"، التي تتدخل لتقديم خدمات اجتماعية أساسية، دون أن تؤثر بعمق في البنيات الاقتصادية أو الاجتماعية. لكن هذا النموذج استُنفد اليوم بفعل الضغط الديموغرافي، محدودية الموارد، وارتفاع التوقعات الاجتماعية. من هنا، تصبح الضرورة ملحة للانتقال نحو الدولة الممكنة والمحفزة، التي لا تكتفي بالرعاية الاجتماعية التقليدية، بل تبني بيئة اقتصادية ومجتمعية تسمح للمواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بتحقيق قدراتهم، وتعزز الابتكار والفاعلية والكفاءة.

بناء بيروقراطية تنموية: كفاءة، مساءلة، استشراف

يتطلب نجاح نموذج الدولة القائدة للتنمية تطوير بيروقراطية عالية الكفاءة، تعتمد على الكفاءات المتخصصة والقدرات الإدارية المتقدمة، والخبرة المهنية. هذه البيروقراطية يجب أن تكون خاضعة لمبادئ الشفافية والمساءلة، ومرتبطة بمنطق الإنجاز وتحقيق النتائج الملموسة على أرض الواقع.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعتمد هذه البيروقراطية على منهجية الاستشراف(Foresight) ، بحيث تصبح قادرة على التوقع المبكر للأزمات، والتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية العالمية، وتبني استراتيجيات بعيدة المدى بدل التركيز فقط على الحلول الآنية.

تمويل التنمية: إصلاح الجباية، تعبئة الاستثمارات، تقنين القطاع غير المهيكل

لا يمكن للدولة أن تقود التنمية دون ضمان موارد مالية كافية ومستدامة. في هذا السياق، يقترح النموذج الجديد إصلاحًا عميقًا للمنظومة الجبائية بهدف جعلها أكثر عدلًا وإنصافًا وفعالية. يتطلب ذلك محاربة التهرب الضريبي، إدماج القطاع

غير المهيكل في الدورة الاقتصادية المنظمة، وتحسين مناخ الأعمال بما يضمن جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

كما ينبغي أن تركز الدولة على تعبئة موارد مالية من خلال آليات مبتكرة، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص(PPP) ، والتمويلات الدولية، وصناديق التنمية الاستراتيجية، بهدف تعزيز الاستثمارات الموجهة للقطاعات الاستراتيجية كالتكنولوجيا والبنيات التحتية والصناعة والفلاحة الحديثة.

دعم الابتكار والتعليم التقني والبحث العلمي كر افعة للتحول الهيكلي

أظهرت التجارب الدولية أن نجاح نموذج الدولة التنموية مرتبط بشكل أساسي بالاستثمار في رأس المال البشري والابتكار التكنولوجي والعلمي .في هذا الإطار، يجب على الدولة المغربية أن تعيد توجيه سياسات التعليم والتكوين نحو تعزيز التعليم التقني والمهني، وربطه مباشرة بمتطلبات الاقتصاد الوطني وسوق الشغل.

كما أن تطوير منظومة وطنية قوية للبحث العلمي والابتكار، تشتغل في إطار من التنسيق بين المؤسسات الجامعية والشركات

والقطاعات الإنتاجية، يمثل أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق التحول الهيكلي في الاقتصاد المغربي، وضمان الانتقال نحو قطاعات ذات قيمة مضافة مرتفعة، تسمح بمنافسة أفضل على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الديمقراطية التشاركية–الرقمية

في ظل تراجع فعالية الديمقراطية التمثيلية التقليدية، وما ترتب عنه من ضعف الثقة بين المواطنين والمؤسسات السياسية، تبرز الديمقراطية التشاركية–الرقمية بوصفها رافعة أساسية لتجديد الفعل السياسي، وإعادة إحياء الثقة، وتوسيع مجالات المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار. فهذا النمط الجديد من الديمقراطية لا يقتصر على الآليات الانتخابية الكلاسيكية، بل يفتح مسارات أوسع للمشاركة المستمرة، الحوار الدائم، والتفاعل المباشر بين المواطنين ومراكز القرار.

مشاركة المواطنين خارج دورات الاقتراع

تقوم الديمقراطية التشاركية–الرقمية على تجاوز مفهوم المشاركة المحدودة زمن الانتخابات، وذلك عبر فتح قنوات تواصلية تتيح للمواطنين الإدلاء بآرائهم في كل المراحل التي تمر

بها السياسات العمومية (من الإعداد والتشاور، إلى التنفيذ والتقييم). هذه الآليات تسمح بتحويل المواطن من مجرد ناخب عرضي إلى شريك حقيقي في صناعة القرار، بشكل مستمر وفعال، مما يساهم في تعزيز الشعور بالانتماء والثقة في المؤسسات.

المنصات الرقمية كأدوات للحوار وصنع القرار

تلعب المنصات الرقمية الحديثة، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، والذكاء الاصطناعي دورًا رئيسيًا في تحقيق الديمقراطية التشاركية. فبفضل هذه المنصات، يُصبح بإمكان المواطنين تقديم مقترحاتهم بشكل مباشر، والتفاعل الفوري مع المسؤولين، والمشاركة في صياغة السياسات العامة المحلية والوطنية.

كما تتيح هذه المنصات استخدام استطلاعات الرأي والاستفتاءات الإلكترونية، مما يُسرّع عملية اتخاذ القرار ويجعلها أكثر شفافية وديمقراطية، ويتيح للدولة التقاط نبض المجتمع في الوقت الحقيقي، والاستجابة لانتظاراته بشكل فعال ومستدام.

الشفافية والمساءلة عبر البيانات المفتوحة

إن اعتماد نموذج الديمقراطية الرقمية لا يكتمل دون تطوير منظومة متكاملة من البيانات المفتوحة .(Open Data) فبفضل نشر البيانات الحكومية بشكل واضح، شفاف، وقابل للولوج والتحليل، يتمكّن المواطنون من مراقبة أداء المؤسسات، وتقييم جودة السياسات العامة، واقتراح التحسينات بناءً على معطيات دقيقة.

تعزز هذه الممارسة مبدأ المساءلة والرقابة الشعبية، وتُسهم في الحد من الفساد والمحسوبية، كما تُعزز ثقة المواطنين في المؤسسات من خلال تكريس مبادئ الشفافية والنزاهة والمحاسبة العامة.

تشجيع المشاركة السياسية للشباب والنساء عبر الوسائط الجديدة

إحدى أهم مزايا الديمقراطية التشاركية–الرقمية هي قدرتها على إدماج الفئات التي ظلت مهمشة تاريخيًا، كالشباب والنساء، في العملية السياسية. فالشباب، بوصفهم الأكثر اتصالًا

بالتكنولوجيا الرقمية، يُصبحون أكثر قدرة على التأثير في السياسات من خلال الأدوات التي يفهمونها جيدًا ويثقون فيها.

كما أن هذه الوسائط توفر فرصًا أفضل لمشاركة النساء في الحياة السياسية بشكل فعال، وتتيح لهن التعبير عن آرائهن والتأثير في صنع السياسات، دون المرور بالعوائق التقليدية التي طالما حالت دون مشاركتهن في المشهد السياسي.

العدالة المجالية وإعادة توزيع الفرص

تُعد العدالة المجالية أحد المداخل الأساسية التي يتأسس عليها النموذج السياسي المغربي الجديد، باعتبارها شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة. فالتفاوتات المجالية والاجتماعية التي شهدها المغرب خلال العقود الماضية، والتي كشفت عنها الدراسات الميدانية واستطلاعات الرأي، لم تعد مجرد إشكاليات اجتماعية، بل تحولت إلى قضية سياسية جوهرية تؤثر على استقرار الدولة وتماسك المجتمع.

تصحيح التفاوتات الجهوية والمجالية

يواجه المغرب اليوم فجوات تنموية واسعة بين الجهات، حيث تستفيد بعض المناطق من مستوى عالٍ من البنيات التحتية والخدمات العمومية، في حين تُعاني جهات أخرى من نقص حاد في الموارد وفرص التنمية. هذه الاختلالات تُغذي الشعور بالإقصاء، وتؤدي إلى انفصال رمزي بين المواطنين والدولة. من هنا، يصبح تصحيح هذه التفاوتات ليس فقط مطلبًا اقتصاديًا وتنمويًا، بل ضرورة سياسية وأخلاقية، تضمن وحدة الدولة، وتماسك النسيج المجتمعي، واستقرار المنظومة السياسية ككل.

الحكامة الترابية والجهوية المتقدمة

إن تحقيق العدالة المجالية يقتضي تفعيلًا حقيقيًا لمبدأ الجهوية المتقدمة، بما يعنيه ذلك من نقل فعلي للسلطات والموارد من المركز إلى الجهات. لا يتعلق الأمر هنا فقط بإصلاح إداري أو تقني، بل بإعادة تشكيل منظومة السلطة على المستوى المحلي، عبر تمكين الجماعات الترابية والجهات من صلاحيات واسعة، وموارد كافية، وقدرات بشرية مؤهلة لإدارة التنمية المحلية باستقلالية أكبر.

إن الحكامة الترابية الجديدة يجب أن تعتمد على مبادئ الشفافية، والتشاركية، والمساءلة، بما يسمح للمواطنين بالمشاركة في تحديد الأولويات المحلية وتتبع تنفيذها، وبالتالي تعزيز الشعور بالانتماء والقدرة على التأثير في السياسات المحلية والوطنية.

الاستثمار في البنيات الأساسية خارج المحاور التقليدية

من بين أهم الخطوات المطلوبة لإحداث تغيير حقيقي في الواقع التنموي المغربي، إعادة توجيه الاستثمارات العامة نحو المناطق التي ظلت لوقت طويل خارج دوائر الاهتمام الحكومي. ويشمل ذلك البنيات الأساسية مثل الطرق، المستشفيات، المدارس، ومشاريع الطاقة والماء والصرف الصحي، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق القروية والجبلية والصحراوية والحدودية.

هذا الاستثمار الجريء خارج المحاور التقليدية (الدار البيضاء، الرباط، طنجة...) يُمثل ضرورة ملحّة، ويعكس إرادة سياسية حقيقية لتحقيق إدماج فعلي لجميع جهات المملكة في المشروع التنموي الوطني، مما يساعد في تقليص الهجرة الداخلية، والحد من الاحتقان الاجتماعي، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطنين.

سياسات الإدماج الاقتصادي للجهات المهمّشة

يتطلب تحقيق العدالة المجالية أيضًا سياسات تنموية متكاملة تهدف إلى الإدماج الاقتصادي للجهات التي ظلت مهمّشة تاريخيًا. يتعلق الأمر بتطوير قطاعات اقتصادية ملائمة للخصوصيات الجهوية، كالفلاحة الحديثة، والسياحة البيئية، والصناعة المحلية، والصناعات التقليدية، مع توفير برامج تكوين مهني ملائمة، وتمويلات ميسرة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

هذه السياسات الإدماجية، إذا تم تفعيلها بشكل فعال، ستسمح بإعادة توزيع الفرص بشكل عادل بين الجهات، وتخفيف الضغط على المراكز الحضرية الكبرى، وتوفير فرص عمل حقيقية ومستدامة في المناطق المهمشة، وبالتالي المساهمة في بناء نموذج تنموي أكثر توازنًا وعدالة، قادر على تحقيق الاستقرار المجتمعي والسياسي على المدى البعيد.

إعادة هيكلة القرار

تُعدّ مسألة اتخاذ القرار العمومي أحد أهم التحديات التي تواجه الدولة المغربية، خصوصًا في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة. لقد أظهرت المعطيات

الميدانية والدراسات المقارنة أن جزءًا كبيرًا من أزمة الثقة المؤسساتية مرتبط أساسًا بضعف جودة القرارات العمومية، وتداخل الصلاحيات، وغياب الاستباقية في التدبير الحكومي. ومن هنا، يُبرز النموذج السياسي الجديد أهمية مفهوم "الذكاء العمومي "كآلية أساسية لتحسين عملية اتخاذ القرار وترشيده.

الاعتماد على تحليل البيانات في رسم السياسات

يُشكّل الاعتماد على البيانات (Data-driven Decision Making) عنصرًا محوريًا في مفهوم الذكاء العمومي. فالنموذج الجديد يوصي بضرورة الانتقال من اتخاذ القرارات بناءً على الحدس السياسي أو التقديرات التقريبية إلى الاعتماد على تحليل علمي دقيق ومُمنهج للبيانات والمعطيات. تسمح هذه المنهجية بتشخيص المشكلات بدقة، وتحديد الأولويات بشكل أفضل، وتقييم آثار السياسات العامة بصورة موضوعية وقابلة للقياس.

كما يُساهم استخدام البيانات المفتوحة في تعزيز الشفافية، وتسهيل مراقبة الأداء الحكومي، مما يزيد من ثقة المواطنين في مؤسساتهم، ويعزز فرص التعاون بين الدولة والمجتمع في بلورة القرارات والسياسات.

إدماج الذكاء الاصطناعي في الإدارة والتخطيط العمومي

يشمل الذكاء العمومي أيضًا استخدام الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي في الإدارة العمومية والتخطيط الاستراتيجي. تسمح هذه التقنيات بتحسين جودة الخدمات العامة، وتسهيل العمليات الإدارية، وتطوير قدرات الدولة على التنبؤ بالأزمات والاستجابة السريعة لها.

إن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لا يعني فقط تحديث البنية التكنولوجية، بل يعني أيضًا إعادة هيكلة نمط التفكير المؤسساتي، بحيث تصبح الإدارة العمومية قادرة على التكيف السريع مع التغيرات، وتتبنى مقاربة استباقية في تدبير الشأن العام، بدلًا من رد الفعل البطيء الذي يؤدي إلى تفاقم المشاكل بدل حلها.

بناء مؤسسات مرنة ومتعلمة(Learning Institutions)

في إطار النموذج السياسي الجديد، ينبغي أن تتحول المؤسسات العمومية إلى ما يُعرف بـ"المؤسسات المتعلمة (Learning Institutions) "، وهي مؤسسات قادرة على التعلم المستمر من

تجاربها وأخطائها، وتعديل مسارها في الوقت المناسب. هذا يتطلب تعزيز ثقافة التقييم الذاتي والنقد البنّاء، وتشجيع الابتكار الإداري والتجديد التنظيمي.

إن تحويل المؤسسات إلى كيانات مرنة ومتعلمة سيسمح للدولة بتحقيق فاعلية أكبر في التدبير العمومي، ويزيد من قدرتها على مواجهة الأزمات المعقدة بشكل مستدام، كما يُقلل من الهدر في الموارد العمومية ويحسّن أداء السياسات على المدى الطويل.

استراتيجيات استباقية بدل ردود الأفعال الآنية

أحد أهم معالم الذكاء العمومي هو تبني منهجية الاستباق (Proactive Approach)بدلًا من ردود الأفعال اللحظية. تتطلب هذه المنهجية تطوير قدرات استراتيجية عالية تسمح للدولة بتوقع التحديات المستقبلية قبل وقوعها، والاستعداد لمواجهتها عبر سياسات وقائية واستباقية فعالة.

هذه المقاربة تُمكّن المؤسسات من التعامل مع القضايا الكبرى مثل الأزمات المناخية، والتحولات الديموغرافية، والأزمات الصحية والاقتصادية المحتملة بشكل مسبق، مما يقلل من

كلفتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويضمن استدامة التنمية والاستقرار في المدى البعيد.

شروط الانتقال السياسي الآمن

الانتقال من نموذج سياسي قائم إلى نموذج سياسي جديد عملية معقدة وحساسة، تتطلب إدارة دقيقة ووعيًا عميقًا بالتحديات المرتبطة بالتغيير. لذا، فإن معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية يولي أهمية خاصة لتحديد **شروط الانتقال السياسي الآمن**، التي تضمن تحولًا سياسيًا هادئًا، مستدامًا، وفعالًا، دون أن يعرّض استقرار الدولة أو المجتمع لأي هزات مفاجئة.

الإصلاح الدستوري الموجّه

يشكّل الإصلاح الدستوري الموجّه شرطًا أساسيًا لأي انتقال آمن نحو النموذج السياسي الجديد. ويتعلق الأمر هنا بمراجعة دستورية مدروسة ومنسجمة، لا تهدف إلى إحداث قطيعة مع الإرث الدستوري المغربي، بل تسعى إلى تطويره وتحسينه بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الجديدة.

هذا الإصلاح يجب أن يركز على إعادة تعريف الأدوار والصلاحيات بشكل واضح، وتكريس آليات الديمقراطية التشاركية، وضمان توازن فعّال بين المؤسسات، مع تعزيز استقلاليتها وفعاليتها، وبناء آليات دستورية واضحة تضمن المساءلة والمحاسبة على جميع المستويات.

إعادة هيكلة الحقل الحزبي والنقابي

يُعد إصلاح الحقل الحزبي والنقابي أحد المرتكزات الضرورية لنجاح الانتقال السياسي. إذ لا يمكن لأي نموذج سياسي جديد أن ينجح دون وجود **وساطة حزبية ونقابية قوية ومستقلة**، قادرة على تمثيل المجتمع والتفاوض باسمه، وعلى تأطير المواطنين وإشراكهم بفعالية في الحياة السياسية.

في هذا الصدد، ينبغي إعادة تنظيم الحقل الحزبي على أسس جديدة تشجع على الديمقراطية الداخلية، والكفاءة، والتداول الحقيقي على القيادة. كما ينبغي إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للنقابات لجعلها أكثر تمثيلية، وأكثر قدرة على المساهمة الفعالة في الحوار الاجتماعي.

إطلاق ميثاق وطني للثقة المؤسسية

تشكل أزمة الثقة في المؤسسات واحدًا من التحديات الجوهرية أمام الانتقال السياسي في المغرب. ولتجاوز هذا التحدي، يقترح النموذج الجديد إطلاق ميثاق وطني للثقة المؤسسية، يحدّد التزامات واضحة بين الدولة والمواطنين، ويُعلن عن تعاقد جديد يقوم على الشفافية، والمسؤولية، والإنصاف.

هذا الميثاق الوطني، الذي ينبغي أن يُصاغ بشكل تشاركي، سيسمح بإعادة بناء الروابط بين الدولة والمجتمع، وإعطاء شرعية جديدة للعمل المؤسساتي، وإعادة الاعتبار لثقافة المساءلة والتقييم الدوري للأداء العمومي.

إشراك المجتمع المدني والخبرات المغربية في صياغة البديل

لا يمكن لأي انتقال سياسي أن يكون ناجحًا ومستدامًا دون إشراك المجتمع المدني والخبرات المغربية المستقلة. فالمجتمع المدني اليوم يلعب دورًا محوريًا في تأطير المواطنين والتعبير عن تطلعاتهم، كما أن الخبرات الأكاديمية والمهنية تساهم في إضفاء الشرعية العلمية والتقنية على الإصلاحات والسياسات المقترحة.

لذلك، يجب أن تُشكّل آلية مؤسساتية وطنية للحوار والتشاور، تدمج منظمات المجتمع المدني والنخب الأكاديمية والفكرية والتقنية في عملية صياغة النموذج السياسي الجديد، بما يضمن امتلاك المجتمع ككل لهذا النموذج، ويزيد من فرص نجاح تطبيقه على أرض الواقع .

من مرتكزات النموذج إلى شروط النجاح

من خلال العرض التفصيلي والتحليلي الذي قُدِّم في هذا القسم، تبيّن بوضوح أن النموذج السياسي المغربي الجديد، كما يقترحه معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية، يقوم على رؤية استراتيجية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات السياق المغربي، وتحدياته الراهنة، وفرصه المستقبلية.

لقد استندت مكوّنات هذا النموذج على دعائم أساسية تتمثل في الملكية المواطِنة كمرجعية قيادية واستراتيجية، والدولة القائدة للتنمية كأداة لإعادة بناء الاقتصاد والمجتمع على أسس العدالة والفعالية، إضافةً إلى الديمقراطية التشاركية–الرقمية التي تُعيد الثقة للمواطنين عبر توسيع المشاركة وتعزيز الشفافية. كما أن العدالة المجالية والذكاء العمومي يشكلان

إطارًا تنفيذيًا ومنهجيًا يضمن استدامة هذا التحول السياسي والتنموي.

لكنّ تحقيق هذا النموذج لا يمكن أن يتم تلقائيًا، بل يتطلّب توفير شروط الانتقال السياسي الآمن التي تضمن تجنب الأزمات والصدمات، وتؤسس لتحولٍ متدرجٍ وآمن. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إصلاح دستوري موجه، وإعادة هيكلة عميقة للحقلين الحزبي والنقابي، وإطلاق ميثاق وطني يعيد بناء الثقة بين المواطن ومؤسساته، إضافة إلى اعتماد مقاربة تشاركية واسعة تُشرك المجتمع المدني والخبرات المغربية في بلورة وتنفيذ هذا النموذج.

في الختام، ينبغي التأكيد على أن هذا التصور ليس وصفة جاهزة، بل هو إطارٌ مرجعيّ مفتوح وقابل للتطوير والمراجعة باستمرار. فهو نموذج يؤمن بالتفاعل الدائم مع السياق المحلي والتحولات العالمية، ويهدف في جوهره إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطن على أسس جديدة من الثقة، والتعاون، والمسؤولية المشتركة في بناء مستقبل المغرب.

على هذا الأساس، سيكون القسم الرابع من هذه المذكرة مخصصًا لتقديم مجموعة من التوصيات العملية والتنفيذية

التي من شأنها تفعيل هذا النموذج وتوفير شروط نجاحه على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

الفصل الرابع: التوصيات العملية والتنفيذية

انطلاقًا من التحليل المعمّق والتصور الشامل الذي تم طرحه في الأقسام السابقة من هذه المذكرة، يقترح معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية مجموعة من التوصيات التنفيذية والعملية التي تمثل خارطة طريق واضحة لتفعيل النموذج السياسي الجديد وضمان نجاحه واستدامته.

على المستوى الدستوري والمؤسساتي

مراجعة دستورية محدودة وموجّهة

في ضوء التحولات الوطنية والعالمية، لم تعد الإصلاحات الدستورية رفاهًا مؤسساتيًا، بل ضرورة ملحّة لإعادة بناء الشرعية السياسية وتعزيز ثقة المواطن في الدولة. ومع أن دستور 2011 مثّل خطوة متقدمة من حيث الاعتراف بالحقوق والحريات، فإنه لم يصل بعد إلى مستوى التفعيل الكامل لأدوار المؤسسات المنتخبة، ولا إلى بلورة واضحة لمفهوم "الملكية المواطِنة "كمرجعية استراتيجية حامية وموحدة وضامنة.

لذا، يُقترح إدخال مراجعة دستورية محدودة ولكن موجّهة نحو:

- ترسيخ مكانة الملكية كـ"قيادة استراتيجية مواطِنة"، لا كمجرد "سلطة تنفيذية"، وذلك عبر تحديد دقيق لصلاحيات الملك وضمان حياده عن تدبير الشأن الحزبي اليومي، مع الإبقاء على وظيفته كضامن لوحدة البلاد واستقرارها؛
- تعزيز استقلالية السلطتين التشريعية والقضائية، ومراجعة الفصل بين السلط بما يضمن وضوح المهام والرقابة المتبادلة؛
- دمقرطة تعيين المسؤولين السامين في الدولة، بتوسيع مشاركة البرلمان وهيئات الحكامة في عملية الترشيح والتزكية؛
- توسيع الفصول المتعلقة بالديمقراطية التشاركية، بإدماج الصيغ الرقمية والآليات الاستشارية المباشرة (المبادرة التشريعية الشعبية، الاستفتاء الجهوي، إلزامية تقارير التأثير المجتمعي...).

هذا الإصلاح الدستوري لا يهدف إلى تقويض التوازنات الكبرى، بل إلى إعادة هندسة العلاقة بين السلطة والمواطن على قاعدة جديدة: المواطنة الفاعلة والمؤسسات المسؤولة.

إنشاء هيئة وطنية مستقلة للمتابعة والتقييم

تُعد المساءلة العمومية والتقييم المنتظم لأداء السياسات ركيزتين أساسيتين لأي نظام ديمقراطي حديث. في المغرب، ورغم تعدد هيئات الرقابة (مجلس الحسابات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هيئات الحكامة...)، فإن ضعف التنسيق، وعدم فعالية التوصيات، وغياب ربط التقييم بالمحاسبة، أفرغ التقييم المؤسساتي من قدرته على التأثير في القرار العمومي.

من هنا تأتي ضرورة إحداث هيئة وطنية مستقلة للمتابعة والتقييم السياسي والمؤسساتي، تُناط بها المهام التالية:

- تقييم الأداء التشريعي والتنفيذي والقضائي على ضوء مؤشرات موضوعية (المشاركة، المردودية، الشفافية، الانصاف، الأثر)؛
- إصدار تقارير سنوية وموضوعاتية تُنشر للعموم، وتُناقش داخل البرلمان، وتُحوّل إلى أدوات للتقويم والتوجيه؛
- التفاعل مع المواطنين والفاعلين المدنيين والجامعيين عبر آليات تشاركية رقمية، تُحوّل الهيئة إلى منصة حية لرصد الانتظارات وتتبع الالتزامات؛

- رفع توصيات ملزمة (أو شبه ملزمة) للسلطات التنفيذية والتشريعية في ما يخص تحسين أداء المؤسسات.

يُشترط في هذه الهيئة أن تكون مستقلة عن السلطة التنفيذية، ذات تمثيلية متعددة التخصصات، وتخضع بدورها لتقييم دوري، حفاظًا على شفافيتها وفعاليتها .وجود هذه الهيئة يُشكل شرطًا حاسمًا لنجاح أي تحول سياسي، لأنه يوفر البوصلة التقييمية الضرورية لتصحيح المسار وضمان جودة الحوكمة.

على مستوى إصلاح الحقل الحزبي والنقابي

إقرار قانون جديد للأحزاب السياسية

في السياق المغربي، تعاني الأحزاب السياسية من أزمة تمثيلية حادة، وهشاشة في القيادة، وضعف في التجديد الفكري والتنظيمي .وقد أظهرت استطلاعات الرأي التي أنجزها معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية أن جزءًا كبيرًا من الشباب المغربي لا يرى في الأحزاب أدوات تغيير أو تمثيل حقيقي لمصالحهم، وهو ما يعمّق الفجوة بين الدولة والمجتمع.

لذا، يُقترح اعتماد قانون جديد للأحزاب السياسية يرتكز على:

- إعادة هيكلة شروط التأسيس والتمويل بما يضمن جديّة البرامج، ونزاهة الممارسات، وربط الدعم العمومي بمعايير دقيقة (نسبة الشباب والنساء، طبيعة البرامج، أداء المنتخبين...)؛
- فرض معايير صارمة للشفافية المالية من خلال نشر الميزانيات والتقارير السنوية، ومراقبة التدبير الداخلي من طرف هيئة مستقلة؛
- تشجيع التكوين السياسي والتأطير عبر إلزام الأحزاب بإحداث مراكز بحث وتكوين، تساهم في تجديد الفكر الحزبي، وتعزيز ثقافة النقاش الداخلي؛
- اعتماد كوطا تجديدية داخلية تلزم الأحزاب بإدماج جيل جديد من الفاعلين في مواقع القيادة (المجالس الوطنية، اللجان التنفيذية، اللوائح الانتخابية...).

هذا القانون لا يسعى فقط إلى تقنين العمل الحزبي، بل إلى تحويل الأحزاب من هياكل انتخابوية إلى مؤسسات مواطنة فاعلة، تُساهم في البناء الديمقراطي الحقيقي.

إصلاح قانون المنظمات النقابية

تشهد الحركة النقابية بالمغرب بدورها تراجعًا حادًا في التأثير والتمثيلية، وارتباطًا ضعيفًا بقضايا الجيل الجديد من العاملين، خصوصًا في الاقتصاد غير المهيكل، والمهن الحرة، وقطاعات التكنولوجيا والخدمات.

لذلك، يوصى بـ:

- تعديل قانون النقابات بما يضمن الاستقلالية التامة عن الأحزاب والإدارات، ويمنع أي تداخل يضر بصدقية العمل النقابي؛
- إدماج أشكال تمثيل جديدة تتماشى مع تحولات سوق الشغل (منصات رقمية، نقابات قطاعية مبتكرة، مجالس جهوية للحوار الاجتماعي...)؛
- دعم قدرة النقابات على التفاوض الجماعي الفعّال من خلال تكوين الكفاءات النقابية، وإدراج آليات قانونية لفرض نتائج الحوار؛
- وضع آلية تقييم دوري للنقابات من طرف مجلس وطني للحوار الاجتماعي، تربط الاعتراف بها بمدى تمثيليتها وتأثيرها الإيجابي.
- تفعيل اجبارية الية الوساطة المستقلة في نزاعات الشغل الجماعية

بإصلاح عميق وعقلاني للحقل النقابي، يصبح هذا الأخير أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين شروط العمل، وتثبيت السلم الاجتماعي، في إطار دولة القانون.

على مستوى تعزيز الديمقراطية التشاركية– الرقمية

إطلاق منصة رقمية وطنية للمشاركة السياسية والاجتماعية

في ظل تراجع المشاركة السياسية التقليدية (الانتخابات، العضوية الحزبية، الحضور الميداني)، وخصوصًا لدى فئة الشباب، تبرز الحاجة إلى إدماج المواطن المغربي في القرار العمومي عبر قنوات جديدة، مستمرة، وشفافة .ويُعد الاستثمار في المنصات الرقمية التشاركية خطوة استراتيجية نحو دمقرطة السياسة من أسفل.

ويقترح في هذا الصدد:

- تطوير منصة إلكترونية وطنية موحدة، تُشرف عليها مؤسسة مستقلة، وتُمكّن المواطنين من تقديم مقترحات

قوانين، التصويت على أولويات السياسات، التفاعل مع المؤسسات، وتقييم أداء البرامج العمومية؛

- ضمان ولوجية المنصة لجميع الفئات، من خلال ترجمة متعددة للغات (العربية، الأمازيغية، الفرنسية...)، ودعم ذوي الإعاقة البصرية والسمعية، وتوفير تطبيقات بسيطة للهاتف؛
- إرساء ميثاق شفاف لإدارة البيانات والمعلومات، يحدد آليات معالجة المشاركات الرقمية، وآجال الردود، ومسطرة الأخذ بعين الاعتبار للتوصيات الشعبية؛
- تفعيل مبدأ "الأثر الرقمي للمشاركة"، أي أن كل تفاعل مواطني على المنصة يجب أن يقابله أثر ملموس في السياسة العمومية، أو توضيح مقنع حول سبب عدم التفاعل الرسمي.

بهذا الشكل، تتحول المشاركة الرقمية من مجرد "فضاء للتنفيس" إلى أداة حقيقية للتأثير والتقويم وصناعة القرار، تُعيد ربط المواطن بمؤسسات الدولة.

اعتماد مبدأ البيانات المفتوحة (Open Data) في جميع الإدارات

لا يمكن الحديث عن شفافية أو مساءلة بدون ولوج حر وسهل إلى المعلومات العمومية .لكن الواقع المغربي يكشف عن مقاومة كبيرة داخل الإدارة لكشف المعطيات، وغياب ثقافة رقمية مؤسساتية.

لهذا، يُوصى باعتماد:

- إطار قانوني ملزم لجميع القطاعات العمومية وشبه العمومية بنشر قواعد بياناتها (الميزانيات، المؤشرات، الصفقات، الأداء...)، على أن يتم تُحديث المنصّة الوطنية الموحدة للبيانات المفتوحة؛
- وضع معايير جودة ومعالجة للبيانات، لضمان قابلية استغلالها من قبل الباحثين والمجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية؛
- إرساء آلية مستقلة لمراقبة تفعيل مبدأ البيانات المفتوحة، تُصدر تقارير سنوية عن التزام الإدارات وتُفعّل العقوبات في حالات التملّص؛

- إدماج البعد التربوي والإعلامي في سياساتOpen Data ، عبر تكوين الصحفيين، والمدنيين، والطلبة على تحليل المعطيات وتوظيفها.

بتكريس ثقافة البيانات المفتوحة، ننتقل من "الدولة المغلقة" إلى "الدولة الشفافة"، ومن السلطة التقريرية إلى الحكم بالمعلومة.

على مستوى الدولة القائدة للتنمية

تبني استراتيجية وطنية لإعادة توجيه الاستثمار العمومي نحو القطاعات الاستراتيجية

في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، وتضاؤل فاعلية النموذج القائم على الخدمات والاستهلاك الداخلي، تبرز ضرورة ملحة لتوجيه موارد الدولة نحو اقتصاد إنتاجي قائم على الابتكار، والسيادة الصناعية، والقيمة المضافة .لهذا الغرض، يجب على الدولة المغربية أن تتبنى رؤية استراتيجية طويلة المدى تُحقق التحول الهيكلي المنشود.

ويقترح في هذا الإطار:

- إعداد خريطة طريق وطنية للاستثمار العمومي الإنتاجي، تستند إلى رؤية علمية تستشرف المستقبل وتُحدد القطاعات ذات الأولوية الوطنية (الصناعات النظيفة، التكنولوجيات الرقمية، الطاقات المتجددة، اقتصاد المعرفة، الصناعات الثقافية)؛
- إعادة ترتيب أولويات الميزانية العامة، من خلال تقليص الإنفاق الريعي أو غير المنتج، وتخصيص اعتمادات أكبر للاستثمار العمومي في البحث والتطوير، التكوين التقني، والبنيات التحتية الداعمة للتصنيع والابتكار؛
- تحفيز المقاولة المواطِنة عبر الشراكة مع القطاع الخاص الوطني والدولي، مع اشتراط معايير الجودة، الشفافية، ونقل التكنولوجيا في أي دعم أو امتياز؛
- إرساء آلية رصد استراتيجية داخل الحكومة لمتابعة فعالية الاستثمار العمومي، وربطه بالأثر الاجتماعي والمجالي لا فقط بالمؤشرات المالية.

توجيه الاستثمار العمومي يجب أن يُصبح أداة سيادية لإعادة تشكيل الاقتصاد الوطني، ورافعة للعدالة الإنتاجية والتمكين المجتمعي.

إنشاء صندوق وطني للتنمية لتمويل القطاعات ذات الأولوية

حتى تكون للدولة القدرة على التوجيه الفعّال، لا بد من آلية تمويلية مستقرة ومستقلة تُعزز قدرتها على الاستثمار في المجالات الحيوية دون الارتهان للظرفية أو الديون الخارجية.

من هنا، يُوصى بإنشاء:

- صندوق وطني للتنمية، يُموَّل من:
  - إصلاح جبائي يحقق العدالة الضريبية ويُوسع الوعاء (ضريبة على الثروة، تحفيز الضريبة على الابتكار، مكافحة التهرب...)؛
  - تعبئة الادخار الوطني (خصوصًا صناديق التقاعد والتعاضد، والتوفير البنكي) عبر أدوات مالية مبتكرة؛
  - شراكات مدروسة بين القطاعين العام والخاص، ضمن إطار تعاقدي شفاف، يربط التمويل بالأثر التنموي؛
- اختصاص الصندوق بدعم:
  - المشاريع الكبرى في التصنيع والابتكار؛
  - البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية؛
  - الاستثمار في الكفاءات والمراكز الجهوية للبحث والتطوير؛

- تأهيل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كرافعة للإدماج.

بهذا الصندوق، تتحول الدولة من مجرد مُنظّم للسوق إلى فاعل مباشر في توجيه التنمية، والتحكم في دورتها، واستباق التحديات العالمية.

على مستوى تحقيق العدالة المجالية وإعادة توزيع الفرص

التفعيل الحقيقي للجهوية المتقدمة: نقل الصلاحيات والموارد للجهات

رغم التنصيص الدستوري على مبدأ الجهوية المتقدمة كخيار إستراتيجي منذ 2011، لا تزال ممارسة هذا الخيار محدودة بفعل استمرار مركزية القرار، وضعف الموارد المالية والبشرية على مستوى الجهات، وغياب آليات حقيقية للمساءلة الجهوية.

من هذا المنطلق، يُقترح:

- نقل فعلي للصلاحيات الأساسية من القطاعات الوزارية إلى المجالس الجهوية، في مجالات التخطيط، التشغيل، التنمية الاقتصادية، التربية، الصحة، والتجهيز، بناءً على تعاقد واضح ومراقبة مستقلة؛
- تحويل جزء من الميزانية العامة مباشرة إلى الجهات، وفق معايير الإنصاف، ومؤشرات الفقر والبطالة، وحاجات التنمية؛
- إحداث وكالات جهوية مستقلة للتنمية، تكون أذرعًا تنفيذية للمجالس المنتخبة، تتولى بلورة وتنفيذ المشاريع الكبرى، وتنسق بين الفاعلين العموميين والخواص، على أساس نتائج واضحة؛
- اعتماد نظام تتبع جهوي موحّد لمراقبة مؤشرات التنمية المحلية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، من خلال نشر تقارير تقييم سنوية تخص كل جهة.

هذا التمكين الجهوي ليس فقط مسألة إدارية، بل هو شرط أساسي لتحقيق عدالة ترابية، وتوزيع عادل للفرص، وتعزيز الإحساس بالانتماء والإنصاف بين مختلف جهات المملكة.

برنامج وطني للبنيات التحتية بالمجالات المهمشة

تُظهر البيانات الرسمية تفاوتًا صارخًا في مؤشرات التنمية بين المناطق الساحلية-الحضرية والمناطق القروية–الداخلية، ما يُعمق الشعور بالغبن ويُغذي الهجرة الداخلية واليأس الاجتماعي. لهذا، تُوصى الدولة بإطلاق برنامج وطني خاص وموجّه للبنيات الأساسية في المناطق الأقل حظًا، يمتد على مدى 10 سنوات، ويقوم على:

- تشخيص دقيق للحاجات الترابية في مجالات الصحة (مراكز القرب، تجهيزات الطوارئ)، والتعليم (مدارس جماعاتية، رقمنة المؤسسات)، والنقل (ربط طرقي، مواصلات جماعية)، والمياه والطاقة (مصادر بديلة، محطات معالجة، ربط شبكي مستدام)؛
- تمويل البرنامج من خلال مزيج من الميزانية العامة، صندوق التضامن المجالي، والتمويلات الدولية، مع شفافية تامة في تدبير الموارد والمشاريع؛
- إشراك المجالس الجهوية والمجتمع المدني في تحديد الأولويات وتتبع الأشغال، لضمان الملاءمة والاستدامة؛

- مراقبة وتقييم مستقل سنوي، مع نشر تقارير تقدمية، وإعادة ضبط الأهداف حسب النتائج المحققة.

لا يمكن لأي نموذج سياسي أن ينجح بدون إزالة المظلومية المجالية. وتحقيق العدالة المجالية يعني منح الجميع شروطًا متكافئة للكرامة، والتعلم، والخدمات الأساسية، والفرص الاقتصادية.

على مستوى تعزيز الذكاء العمومي

إنشاء مراكز وطنية للذكاء الاستراتيجي والاستشراف العمومي

في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم - قتصاديًا، اجتماعياً، بيئياً، وجيوسياسياً- أصبح الاعتماد على الحدس أو التدبير اللحظي غير كافٍ لصياغة سياسات عمومية ناجعة. هناك حاجة ماسة إلى مؤسسات قادرة على الرصد، التحليل، والاستشراف. ولهذا، يُقترح:

- إحداث مراكز وطنية متعددة التخصصات للذكاء الاستراتيجي، تكون تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

أو للمندوبية السامية للتخطيط، أو كهيئة مستقلة تتفاعل مع البرلمان والحكومة؛

- تقوم هذه المراكز بجمع وتحليل البيانات الكبيرة (Big Data)، وتتبع الاتجاهات العالمية والمحلية، وبناء سيناريوهات المستقبل في قضايا مثل: التحول الديمغرافي، التغير المناخي، الأمن الغذائي، سوق الشغل، الهجرة، التكنولوجيا، الأمن السيبراني؛
- تصدر تقارير استشرافية دورية، تُنشر للرأي العام، وتُعتمد رسميًا من طرف صانعي القرار في التخطيط، الميزانية، والعلاقات الدولية؛
- تعمل هذه المراكز أيضًا على توفير منصة للإنذار المبكر حيال الأزمات المحتملة، وتُنسّق مع الجامعات ومراكز التفكير والمجتمع المدني في إنتاج المعرفة السياسية والتقنية.

الذكاء العمومي ليس ترفًا نظريًا، بل هو العمود الفقري لدولة قادرة على التوقع، الوقاية، والمبادرة الذكية في مواجهة المجهول.

برنامج وطني لتكوين الموارد البشرية العمومية في الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات

لا يمكن لأي مؤسسة أن تتطور دون موارد بشرية مؤهلة. ورغم الجهود المبذولة، لا تزال الإدارة المغربية تعاني من فجوة رقمية ومعرفية تمنعها من الاستفادة الكاملة من الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي.

لذلك، يُوصى بـ:

- إعداد برنامج وطني شامل لتكوين وتكوين مستمر للموظفين في مجالات:
  - الذكاء الاصطناعي (التعلم الآلي، معالجة اللغة الطبيعية، الرؤية الحاسوبية...)؛
  - تحليل البيانات والإحصاء التنبؤي؛
  - إدارة المشاريع الرقمية؛
  - الأمن السيبراني وإدارة المنصات الرقمية الحكومية؛
- تنفيذ هذا البرنامج بتعاون بين وزارة التحول الرقمي، الجامعات التقنية، ومعاهد التكوين الإداري، مع اعتماد أنماط مرنةMOOCs) ، التعلم المدمج، التدريب في الميدان)؛

- ربط الاستفادة من البرنامج بمسارات مهنية واضحة، تُمكن الموظفين من الترقي داخل مسارات التحول الرقمي والإداري؛
- إنشاء جائزة وطنية للإبداع الإداري، تكافئ الإدارات التي تطور خدماتها بذكاء وفعالية.

بهذا التوجه، تُصبح الإدارة المغربية أداة ذكية للتنمية، قادرة على قراءة الواقع والتفاعل معه بسرعة ودقة، بدل أن تبقى حبيسة المنطق الورقي التقليدي.

على مستوى إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمواطن

بلورة ميثاق جديد للثقة بين المواطن والدولة

الشرخ القائم بين المواطنين، وخصوصًا الشباب، والمؤسسات الرسمية لا يمكن ردمه بتدابير تقنية فقط، بل يتطلب إطارًا تعاقديًا جديدًا يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس الحقوق، الواجبات، والمسؤولية المشتركة .لهذا، يُقترح:

- صياغة ميثاق وطني جديد للثقة، يُبنى بتشاركية بين الدولة، المؤسسات المنتخبة، والمجتمع المدني، ويُعرض للنقاش العمومي والتبني الرمزي من أعلى هرم الدولة؛
- أن يُنص في هذا الميثاق على مبادئ أساسية مثل: الحق في المعلومة، الشفافية، المشاركة، عدم الإفلات من العقاب، العدالة المجالية، تمكين الشباب والنساء، حماية المستقبل البيئي؛
- اعتماد الميثاق كمرجع أخلاقي وسياسي يُلزم المؤسسات العمومية بتقارير دورية حول مدى احترامها لروحه ومبادئه؛
- جعل هذا الميثاق أساسًا للتربية الوطنية والمدنية في المدرسة والجامعة، ضمن تصور طويل المدى لاستعادة الثقة من الجذور.

إن إعادة بناء الثقة تبدأ بالاعتراف بالمأزق، لكنها لا تنجح إلا بوضوح النوايا، وشجاعة التغيير، واحترام المواطن كمحور للدولة لا كملحق بها.

إصلاح شامل للإدارة المغربية بوصفها الواجهة اليومية للدولة

تشكل الإدارة العمومية النقطة الأولى التي يصطدم بها المواطن، وللأسف، لا تزال تمثل رمزًا للبيروقراطية، البطء، الزبونية،

وأحيانًا الإهانة. هذا الواقع يُقوّض أي خطاب رسمي حول الثقة والتحديث. لذلك، يجب مباشرة إصلاح هيكلي عميق للإدارة، يجعلها ذكية، إنسانية، وفعالة، من خلال:

- رقمنة شاملة للعمليات الإدارية، بحيث لا يُطلب من المواطن أي وثيقة تمتلكها إدارة أخرى، مع اعتماد قاعدة بيانات وطنية موحدة ومحمية؛
- تغيير ثقافة التعامل داخل المرافق العمومية، عبر تكوين موظفين على قيم الخدمة، الاستماع، والتواصل؛
- إرساء مؤشرات لقياس جودة الخدمة العمومية، تنشر بانتظام، ويُكافأ من يحسن الأداء، ويُحاسب من يسيء له؛
- فتح قنوات الشكاوى والتظلمات الفورية (رقمية وهاتفية)، مع آجال مضبوطة للردود، وفرق استجابة متخصصة؛
- ربط الترقي المهني بالإدارة بكفاءة الأداء، لا بالأقدمية فقط، مع إدخال ذكاء اصطناعي لمتابعة الأثر الإداري على المواطنين.

بهذا الإصلاح، تُصبح الإدارة جزءًا من الحل، لا من المشكلة، وتتحول إلى واجهة كريمة لدولة عادلة، رحيمة، وفعالة.

الخلاصة العامة

تشكل هذه المذكرة مشروعًا فكريًا واستشرافيًا يعالج الأزمة البنيوية التي يشهدها النموذج السياسي المغربي، ويقترح تصورًا بديلًا يتأسس على الانتقال من دولة راعية خدماتيًا إلى دولة قائدة تنمويًا، قادرة على تحقيق الكفاءة، العدالة، والفعالية المؤسساتية.

انطلقت الدراسة من تحليل ميداني معمّق أُنجز من طرف *معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية*، عبر استطلاعات رأي متعددة (ما بين 2021 و2024)، بيّنت انكماش الثقة السياسية لدى الشباب المغربي، وتآكل أدوات الترقي الاجتماعي، وغياب الأفق، وارتفاع مؤشرات الرغبة في الهجرة، مع شعور متزايد بالاقصاء البنيوي واللاجدوى السياسية.

في ضوء ذلك، تنبّهت المذكرة إلى إرهاصات تحوّل ضمني في الخطاب الملكي، خاصة منذ 2014، نحو خطاب نقدي يدعو إلى الكفاءة والمساءلة والمردودية، معتبرة أن هذه الخطب تؤسس لتحول نوعي في التعاقد السياسي بين الدولة والمجتمع.

انطلاقًا من هذه المعطيات، تقترح المذكرة نموذجًا سياسيًا بديلًا قائمًا على ثلاث دعامات استراتيجية:

1. الملكية المواطِنة :قيادة استراتيجية تبتعد عن الطابع التنفيذي المباشر وتقوم على القرب والحياد والإنصات وتوجيه التنمية، بما يعيد تعريف مفهوم الشرعية السياسية.
2. الدولة القائدة للتنمية :نموذج تدخلي يعيد رسم وظائف الدولة كمحرك للتنمية وكمحفّز للعدالة المجالية، عبر إصلاحات في التخطيط، الجباية، والابتكار.
3. الديمقراطية التشاركية-الرقمية : تجاوز الوساطة التقليدية للأحزاب نحو نمط جديد من المشاركة المستمرة، يستند إلى المنصات الرقمية، والبيانات المفتوحة، وآليات تشاركية لصنع القرار العمومي.

تُبرز المذكرة أن هذا النموذج يتطلب إصلاحات هيكلية ومؤسساتية، تشمل تعديلًا دستوريًا محدودًا، تجديد النخب الحزبية، تطوير الإدارة العمومية، واستشرافًا للسياسات العمومية على أسس الذكاء الاستراتيجي والتحليل الرقمي.

في الختام، ترى المذكرة أن بناء هذا النموذج ليس ترفًا نظريًا، بل ضرورة سياسية وتاريخية لضمان استدامة الاستقرار، وتعزيز ثقة المواطن، خاصة الشباب، في المستقبل الجماعي، في سياق عالمي متغير ومتسارع.

المراجع:

Benford, R. D., & Snow, D. A. (2000). *Framing processes and social movements: An overview and assessment*. Annual Review of Sociology, 26(1), 611–639.

Easton, D. (1965). *A Systems Analysis of Political Life*. New York: Wiley.

Fairclough, N. (1992). *Discourse and Social Change*. Cambridge: Polity Press.

Fairclough, N. (1992). Discourse and Social Change. Cambridge: Polity Press.

Habermas, J. (1984). *The Theory of Communicative Action*. Boston: Beacon Press.

Leca, J. (1999). *La démocratie entre universalité et contextualité*. Revue française de science politique, 49(3), 377-398.

Mounk, Y. (2018). *The People vs. Democracy: Why Our Freedom Is in Danger and How to Save It*. Harvard University Press.

Norris, P. (2011). *Democratic deficit: Critical citizens revisited*. Cambridge University Press.

Smith, G. (2009). *Democratic Innovations: Designing Institutions for Citizen Participation*. Cambridge University Press.

.Younes Bennane, Sanaa Haouata, Mohamed Ennadre استطلاع رأي المواطنين المغاربة حول توجهاتهم و تطلعاتهم من الانتخابات العامة لسنة 2021. SOCIAL AND MEDIA STUDIES INSTITUTE. 2021. ⟨hal-04863546⟩

.Younes Bennane, Sanaa Haouata, Mohamed Ennadre تقرير أولي بخصوص قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بإحالات الرأي و الاحالات التنازعية المعروضة عل مجلس المنافسة خلال سنتي 2020 و 2021. Social and Media Studies Institute. 2021. ⟨hal-04890018⟩

Younes Bennane, Sanaa Haouata, Redouane Benabdelouahed. YOUTH AND CONFIDENCE IN MOROCCO'S FUTURE: PERSPECTIVES, CHALLENGES, AND ASPIRATIONS. SOCIAL AND MEDIA STUDIES INSTITUTE. 2024. ⟨hal-04737876⟩

Younes Bennane, Sanaa Haouata, Younes Boubekri. تقرير استطلاع راي حول: تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على القدرة الشرائية للمواطن المغربي. SOCIAL AND MEDIA STUDIES INSTITUTE. 2023. ⟨hal-04363485⟩

Younes Bennane, Sanaa Haouata. تقرير استطلاع رأي حول ثقة الشباب المغربي بالمستقبل. Social and Media Studies Institute. ⟨hal-04616637⟩. 2023⟩

Younes Bennane. استطلاع رأي حول الثقة في التشغيل بالتعليم العالي بالمغرب. SOCIAL AND MEDIA STUDIES INSTITUTE. ⟨hal-04890045⟩. 2022⟩